جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية – الدراسات العليا

البحث النحوي في عون العلي المالك شرح كافية ابن مالك لمحمد ابن الشيخ حَمَّدا الأنصاري

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ تخصص اللغة

من الطالب

مصطفى فؤاد مجباس حسن

بإشراف

أ.د حسين إبراهيم مبارك

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ
وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾

[سورة المجادلة من الآية:١١]

الفصل الأول
منهج أبي المعالي النحوي في شرح الكافية الشافية

المبحث الأول: أسلوبه وطرائقه في الشرح

المبحث الثاني: مصادره وطرائقه في النقل عنها

توطئة:

إنَّ لأبي المعالي منهجًا تفرَّد به في شرحه لكافية ابن مالك المسماة بـ (الكافية الشافية)، وقد بناه على جملةٍ من الأمور التي قد لا نجدها عند غيره من النحويين المعاصرين، فكان يكثرُ من إيرادِ النُظُم التعليمية، التي من شأنها أن تُرسِّخَ القاعدة النحوية في ذهنِ طلبة العلم؛ لكونِها أيسرَ حفظًا على المتعلمين من النثرِ، وكان يكثرُ من التنبيهات التي يوضّحُ من خلالها قاعدة نحوية، أو يشرح بها عبارة مستغلقة، أو يستدرك بها على النحويين، فضَلا عن أنَّه كان مكثرًا من الفوائد، والتلميحات التي يرى أنَّه لا غنى لطالب العلم عنها، وكان أبو المعالي كثيًرا ما يُطنِبُ في شرح أبيات الكافية، ويغرقُ شرحه بالشواهد على اختلاف أنواعها، والأمثلة التعليمية، إذ بنى شرحه على مصادر المتقدمين والمتأخرين، وقد وجدناه في مواضعٍ كثيرةٍ ينقل عن عددٍ من علماء أفريقيا، إلى غير ذلك من السمات المنهجية التي غلب عليها الطابع التعليمي في أَكثر موضوعاتِ شرحه، ويمكن لنا أن نَعرضَ أهمَ الملامح المنهجية التي بنى عليها أبو المعالي شرحه للكافية الشافية وعلى النحو الآتي.

المبحث الأول

أسلوبه وطرائقه في الشرح

يمكن أن نُجملَ طرائق أبي المعالي في عرض المادة النحوية على النحو الآتي:

أولاً: مقدمة الشرح:

إنّ أَساليب النحاة في عرض مادتِهم النحوية تختلف من نحوي إلى آخر؛ لاختلاف طبيعة التأليف والعوامل المؤثرة فيهِ، لِذا جاءت أَساليبُهم مختلفةً خلال حِقَب التأليف النحوي بدءًا من سيبويه حتى يومِنا هذا(١) ، فنجد أنَّ أبا علي الفارسي افتتح إيضاحه بمقدمةٍ موجزة، بدأها بالبسملة، والصلاة على النبي محمد (ﷺ)، ثم أثنى على عضد الدولة، وأشادَ بفضائله، وأخلاقه، ثم تحدّث عن أقسام الكلام(٢)، في حين أنَّ تلميذه ابن جني لم يأتِ بمقدمةٍ في كتابه اللُمع في العربية(٣)، وإذا ما انتقلنا إلى أَبي المعالي وجدناهُ بدأَ شرحَه بمقدمةٍ توسطت بين القصرِ والطول، كشف فيها عن منهجهِ الذي سَيَسيرُ عليهِ في عرضِ المادة اللُغوية، صدّرها بالبسملةِ، والثناء على الله تبارك وتعالى بما هو أهلٌ له، ثم أَردَفه بالصلاة على النبي، وآله، وأصحابه(٤)، ويبدو أنَّ غرضَه من تأليفِ هذا الشرح هو خدمةُ دين الله عزّ وجلّ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته(٥)، وقد وصف شرحه بأنَّه:((كافٍ في حل المباني، كافلٌ بإيضاح المعاني))(٦)،

(١) يُنظر: مناهج التأليف النحوي:١١٣.

(٢) يُنظر: الإيضاح العضدي:٧.٥.

(٣) يُنظر: مناهج التأليف النحوي:٢٠٨.

(٤) يُنظر: عون العلي المالك:١/١٠.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٦) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وقد بيَّن منهجه صراحة في شرحه للكافية الشافية بقوله:((استنهضتُ هِمّتي لشرحها، شرحًا حافلاً يفتح المقفلات، ويُشبعُ نَهمة الطلاب في كشف الرُّموز والمخبَّآت، فأوسعت مسائلها بحثًا وتحليلًا، ووفّيتها، وذللتُ قطُوفها تذليلاً، وحاولت جهدي تقريبها إلى الأذهان، ونبّهتُ على ما وقع فيها من سهوٍ وإشكال ممّا يُعدُ بالبنان، والتزمت كثيرًا باستطرادِ ما أغفله وفات، من التوجيهات والخلافات، ورُبما أدرجت في الشرح نتفًا من تسهيل الناظم وغيره من مؤلفاته، ورُبما قابلت بين نسخ المتن وبين مختلف عباراته في مصنفاته، وتكلمت على ما سكت الناظم في شرحه عليه، وإن كان ذلك لعلّه لوضوحه لديه، ولم أتقيد بنسخةٍ واحدةٍ من نسخ الناظم أخلُد إليها، بل آخذ التي عندها الزيادة فأشرح عليها))[1].

من خلال ما ذكره أبو المعالي في مقدمته يمكن أن نلخص أبرزَ ملامح منهجِه في الشرح التي صرَّح بها بالأمور الآتية:

١. محَاولتُهُ فتح ما أُغلِق من العبارات والمسائل في كافية ابن مالك.

٢. تقريبها إلى الطلاب من خلال شرحه لها، وبيانهِ مُراد الناظم في عباراته.

٣. الاستطراد في شرح مسائل الكافية الشافية.

٤. تذليل الشرح، وتقريب عباراتِه إلى المتعلمين بأبسط أسلوب، وأيسرِ عبارة.

٥. التنبيه على ما وقع في الكافية الشافية من سهوٍ وإشكال مع اعترافه بقلتِها، وذكر ما أَغفله الناظم في شرحه للكافية الشافية، أو إيراد ما سكت عنه في شرحه لها.

(١) عون العلي المالك: ١/١٠.

٦. الإكثار من التعليلات، والتوجيهات، والخلافات، ويبدو لي أنَّ هذا الأمر قد يُعقّدُ الكافية الشافية على الطلبة ولا يَحل غوامِضها كما ادّعى؛ لأنَّ شرحه تعليمي، ولا جدوى من الغوصِ في التعليلات، والخلافات النحوية، والأوجه الأعرابية المحتملة التي تُبعدُ الشرحَ عن الغاية التي أُلِفَ من أجلها.

٧. إدراجه في الشرح بعضَ ما أَورده الناظم في التسهيل وغيره من مصنفاته.

٨. المقابلة بين ارائه الواردة في الكافية الشافية، وما ورد منها في مصنَّفاتِه الأُخرى؛ لغرض ترجيح وبيان رأي ابن مالك الذي استقر عليه.

٩. معارضته نسخ المخطوط، وشرح ما ورد من زيادات عليها.

إنَّ هذه المرتكزات المنهجية التي ذكرها أَبو المعالي في مقدمتِهِ لشرحِه بيّنت ملامح منهجٍ علميٍّ رصينٍ لا لَبس فيه، وكشفت لنا عن تواضعه الجمّ في اعتذاره لابن مالك على ما زاد عليه، أو التنبيه على ما فاته، والظاهر أنَّ سمةَ الإسهاب غالبةٌ على شرحه؛ بُغيةَ الفائدة، خلافًا لشرح ابن مالك الذي اتّسم بالإيجاز، وقد أَقرَّ أبو المعالي بهذه الإطالة بقوله:((ورُبما طوّلتُ الكلامَ فلا ينبغي للنّاظر فيه أن يُسأمَ منه؛ لأنَّ في ذلكَ فائدةً عظيمة))[١]، وقد بنى شرحه على مصادرَ مهمة، وكان أَكثرها ممّا كتَبَهُ المتأخرونَ، وقد صرَّح بذلك بقوله:((وأكثر ما طالعتُهُ من الكتب وفتشتهُ واعتمدتُّ عليه فيما قيَّدته: شروح الكافية، والتسهيل، والعمدة للناظم، وشروح الألفية وحواشيها، وهمع الهوامع للسيوطي، ومغني اللبيب لابن هِشام، والتصريح شرح التّوضيح لخالد الأزهري، وحاشية يس عليه))[٢]، إلى غير ذلك من المصادر الكثيرة المتنوعة التي سنفردُ لها مبحثًا مستقلًا إن شاء الله تعالى.

---

(١) عون العلي المالك:١/١١.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ثانيًا: أسباب تأليف الكتاب:

على الرغمِ من أهمية الكافية الشافية في الدرس اللغوي إلا أنَّها لم تُرزق بشروح كثيرة، كما هو المعروف على الألفية المسماة بـ (الخلاصة) التي استلّها منها، والذي أراهُ أنَّ النحويين قد انشغلوا بشرح الألفية بدلًا عنها؛ لكونِها خُلاصةً لَهَا، أو هي ممّا تعاهد الطلبةُ على حفظِها والعكوفِ على شرحِها، وقد أَحصى الباحث: (عبد الله علي محمد) من شروحِها أكثر من ستين شرحًا(١) ، وقد أجمل أبو المعالي الأسباب التي دفعته إلى تأليف شرحه هذا بالأمور الآتية:

١. اختصار الناظم في شرحه لكافيته، وإيجاز عباراتِه، يتضح ذلك من خلال قول أبي المعالي:((الناظمُ قد شرحَها شرحًا تَحُفُّ بهِ المَعونَة، وتَخُفُ به المئونة، ولكنهُ كان يختصرُ الكلامَ اختصارًا، ولا يعتني كثيرًا بتحليلِ البيت بل يقتصرُ على بيانِ مضمونه اقتصارًا، على أنَّه قد يسوقُ في المتنِ عددًا من أَبياته، ثم يَشرحُ ما جعلَ شرحَهُ يحمِلُ بعض العناءِ في طيّاتهِ))(٢).

٢. عدم وجود شارح آخر للكافية غير مؤلِفها، لذلك فهو يَبثَّ فيها ما يراه من الاعتقاد، ويخلو من الردِ والانتقاد، يتضحُ ذلك من خلال قوله:((إنَّ شرحَ المؤلفِ قلّما يكفي عن شرح غيرِه، لأنَّ الشّارح لكلامهِ يشرحهُ وله فيه حُسنُ الاعتقاد؛ بخلاف الشارح لكلام غيره فإنّه يَنظرُ إليهِ بعينِ الاستدراكِ والانتقاد))(٣).

٣. رغبة طلبة العلم في الحصولِ على شرحٍ للكافيةِ غيرِ ما شرحه الناظم، يتضح ذلك من خلال قول أبي المعالي:((وليس عندي من الكتبِ والوقت ما يكفي لهذا العمل

(١) يُنظر: ألفية ابن مالك تحليل ونقد: ٤٥-٥٠ (رسالة ماجستير).

(٢) عون العلي المالك:١٠.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

الجليل، ولكنَّ رغبةَ الطلبة في هذا حملتني على حملِ هذا العبء الثقيل، وإن لم أكُ بابن هشام أو ابن عقيل، وإني لا أقولُ ما قال القائل(١):

وإنَـــي وأنْ كنـــتُ الأخيـــرَ زمانُـــهُ لآتٍ بمـــا لـــم تَسْـــتَطِعْهُ الأوائـــلُ

ولكن كما قال الشاعر(٢):

كم تركَ الأوّلُ للآخر))(٣)

هذا أَبرز ما جاء في مقدمة الشرح، وهي مقدمة علمية متكاملة من ناحية المنهج الذي اعتاد عليه المؤلفون، خضعت لسمات البحث العلمي الرصين، أَوجز فيها طرائقه في الشرح، ومنهجه في التأليف، وأسلوبه في عرض المادة العلمية، والأسباب التي دفعته إلى وضع هذا الشرح، وقد شابَ التواضعُ هذه المقدمة، وهذا ما تعودناه من خُلُقِ العلماء الكرام.

ثالثًا: ترتيب الأبواب وعنونتها:

بلغ عدد الأبواب عند ابن مالك ثلاثةَ وستين بابًا موزعةً على سبعةٍ وخمسينَ فصلًا، وأمَّا أبو المعالي فقد بلغَ عددُ أبوابهِ اثنينِ وستينَ بابًا موزعةً على ستين فصلًا، والكافية الشافية، كما هو معروف، نظم لابن مالك حصر فيه قواعد النحو والصرف، ولا شك أنَّ الشارحَ يسير في شرحها وفقًا لترتيب الناظم لها فَيُرَتّب أبوابها ومسائلها كما رتَّبها الناظم، وهذا ما وجدناه عند أبي المعالي، فقد سار على خُطَى ابن مالك في ترتيب الأبواب، والموضوعات، والمسائل، ولم يختلف عنه في شيء من ذلك إلا أنَّه سمّى

(١) البيت لأبي العلاء المعري، شروح سقط الزند:٢/٥٢٥.

(٢) البيت لأبي تمام، ديوانه:٢/١٦١.

(٣) عون العلي المالك:١/١١.

بعض الموضوعات التي أَطلق عليها ابن مالك بابًا (فصلًا)، وسمّى بعض ما أطلقَ عليه ابن مالك فصلًا (بابًا)، وأَمّا التّسميات فلم يختلف أبو المعالي عنه إلا في ثلاثةِ أبوابٍ فقط، وفيما يلي عرضٌ للأبواب والتسميات التي اختلفا فيها:

١. ففي موضوع التوابع النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، جعل ابن مالك لكل واحد منها بابًا سماهُ: (باب النعت)(١)، و(باب التوكيد)(٢)، و(باب العطف)(٣)، و(باب البدل)(٤)، في حين أنَّ أبا المعالي جعل النعت، والعطف، والتوكيد، في بابٍ واحدٍ سماهُ: (باب التوابع)(٥)، وأفرد للبدل بابًا مستقلًا سماه: (باب البدل)(٦).

٢. جعل ابن مالك التنوينَ فصلًا سماه: (فصل في التنوين)(٧) أَورده ضمن باب نون التوكيد، في حين أنَّ أبا المعالي أَفرد للتنوين بابًا خاصًا سماهُ: (باب التنوين)(٨).

٣. سمّى ابن مالك جزم المضارع بـ (باب عوامل الجزم)(٩)، تضمّن ثلاثة فصول: فصل في لو، وآخر في لما وإمَّا، وثالث في لوما، ولولا، وما يتعلق بهِما، في حين سمَّاهُ أبو المعالي: (باب الجوازم)(١٠) ضمَّنَهُ فصول ابن مالك نفسها.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١١٥٣/٣.
(٢) المصدر نفسه: ١١٦٣/٣.
(٣) المصدر نفسه: ١١٩٠/٣.
(٤) المصدر نفسه: ١٢٧٤/٣.
(٥) عون العلي المالك: ٣٢٧/٢.
(٦) المصدر نفسه:٤٤٧/٢.
(٧) شرح الكافية الشافية:١٤٢١/٣.
(٨) عون العلي المالك:٥٦٢/٢.
(٩) شرح الكافية الشافية:١٥٦٠/٣.
(١٠) عون العلي المالك:٤٧/٣.

٤. أفرد ابن مالك للتصريف الذي يتعلق ببنيةِ الكلمة فصًلا سماهُ: (فصل يبين فيه ما يُصَرّف وما لا يُصَرّف وما يتعلق بذلك)[١]، في حين سماه أبو المعالي: (باب التصريف)[٢]، درس فيه الموضوعات الصرفية نفسها.

هذه مجمل الأبواب، والفصول التي اختلفا في تسميتها، وهذه الاختلافات ليست ذات بالٍ؛ لكونِها تَحمِل المضمون والمصطلح نفسه، وبالجملةِ يمكن القول: إنَّ أبواب شرح أبي المعالي هي عينُها أبواب الناظم في الكافيةِ الشافية، ويمكن أن نُشيرَ إلى التشابه بينَهُما في ترتيب الأبواب على النحو الآتي:

بدأ الشارحانِ شرحيهِما بـ (باب شرح الكلام وما يتألف منه)[٣]، ثم (باب الإعراب والبناء وما يتعلق بذلك)[٤]، ثم (باب النكرة والمعرفة)[٥]، حتى انتهيا إلى (باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة)[٦]، من غير اختلاف يذكر سوى ما قدمناهُ، وهذا أمر بَدَهيّ؛ لكون أغلب الشُرَّاح ملتزمين بالسير على خُطى صاحب المتن.

رابعًا: خصائص أَسلوبهِ في الشرح:

اختطَّ أَبو المعالي لنفسه في شرحه عون العلي المالك منهجًا سار عليه في الكثير الغالب من أبواب كتابه، ولم يحد عنه إلا في القليل النادر، ويمكن أن نُجمِلَ خصائصَ أسلوبهِ في الشرح على النحو الآتي:

---

(١) شرح الكافية الشافية:٤/٢٠١٢.

(٢) عون العلي المالك:٣٨٢.

(٣) شرح الكافية الشافية:١/١٥٧، وعون العلي المالك:١/٣٨.

(٤) شرح الكافية الشافية:١/١٧٤، وعون العلي المالك:١/٨١.

(٥) شرح الكافية الشافية:١/٢٢٢، وعون العلي المالك: ١/١٦٥.

(٦) شرح الكافية الشافية:٤/٢٢١٣، وعون العلي المالك:٣/٥٦١.

١. المزج بين الشرح والنظم:

كان أبو المعالي يشرح أبيات النظمِ جملةً جملة، من غير أن يأتيَ بالبيت كاملًا، فيضع الكلمات التي وردت في المتن بين قوسين، ثم يشرحها وعند الانتهاء من شرحها، يشرعُ بذكر عبارات الأبيات التي تليها، ومن أَمثلة ذلك ما ذكره عند شرحه لحذف المبتدأ أو الخبر، إذ نقل أولًا قول الناظم: (وحذف ما يعرف)، ثمَّ شرحَهُ بقولهِ: يعلم لدليل قائم مقام ذكره، ثم نقل عبارة أُخرى من النظم وهي قوله:(حين يحذف من جزأي الإسناد) ثم شرحها بقوله: المبتدأ والخبر، ثم نقل عبارة أُخرى من النظم وهي قوله:(حكم يعرف)، ثم شرحَها بقوله: لديهم كقولك: زيدٌ لِمن قال: من عندك؟ وصحيح لِمن قال: كيف فلان؟ وإذا احتمل كون المحذوف مبتدَأ أو خبرًا فالأَولى المبتدأ، وقيل[١] الخبر[٢].

وفي حديثه عن زيادة (أن) نقل أولًا قول الناظم:(وبعد لما زيد أن)، ثم مثل له بقوله تعالى:﴿**فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ** ﴾ [سورة يوسف من الآية :٩٦]، ثم نقل قول ابن مالك أيضًا وهو : (قبل لو)، ثم مثَّل له بقول الشاعر: **وأُقْسِمُ أَنْ لَو التَقَينَا وَأنتمُ**[٣]، ثم نقل قول الناظم أيضًا:(وبعد كاف نادرًا بها أَتوا)، ثم مثَّل له بقول الشاعر[٤]: **كأنْ ظَبيّةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ**، على رواية جر ظَبية بالكاف[٥].

---

(١) الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محط فائدة، وذهب بعضهم إلى أنَّ الأولى أن يكون الخبر هو المحذوف؛ لأنَّ التجوّز في أواخر الجملة أسهل، يُنظر: مغني اللبيب: ٨٠٦، وهمع الهوامع:١/٣٩٠، وشرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك:١/٣٦٣.

(٢) يُنظر: عون العلي المالك:١/٣٠٢. وشرح الكافية الشافية:١/٣٥٣. ٣٥٤.

(٣) البيت للمسيب بن علس: شعره:٧٥.

(٤) البيت من الشواهد التي اختلف النحويون في نسبتها إلى قائلٍ معين، يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٦٤، والكناش في فني النحو والصرف:٢/١١.

(٥) يُنظر: عون العلي المالك: ٣/١٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٥١٤.

هذا هو المنهج الذي سارَ عليه أبو المعالي في جلِّ شرحه، وفيما قدّمناه يكفي دليلًا على طريقتهِ هذه، ويبدو لي أنَّ طريقَتَه يشوبُها اللبسُ كثيرًا، ممّا يُشكل الفهمَ على القارئِ، فلا يستطيع أن يُميّزَ بين كلامِه، وكلام الناظمِ، وهذا المزجُ لم يكن مقتصرًا على الشرح والمتن فحسب، وإنَّما كان في بعض الأحيان يمزجُ مع الشرح والنظم الشواهد على اختِلَافِها، والأمثلة المصنوعة ايضًا، من غير ذكر عبارة تشيرُ الى أنَّ هذا نصٌ قرآني أو حديث شريف، أو بيت شعري، لذلك لا يمكنُ الفصل بين الشواهد، والشرح والنظم، إلا لِمن أُوتيَ حظًا من العلم، والدّراية بالنصوص؛ خلافًا لِما وجدناهُ في شرحِ ابن مالك لكافيتهِ الشافية الذي كان يشرحُ أَبيات المتن منبِّهًا على الشاهد القرآني، أو الحديث الشريف، أو الشاهد الشعري، الأَمر الذي يكون أيسرَ فهمًا، وتعلمًا لدى الطلبة، والدليل على ذلك أنَّك حينما تقرأُ شرحَ ابن مالك تجدهُ واضحًا لا لبسَ فيهِ، أَوصلَهُ الى القارئِ بأيسرِ عبارة وأخصرِها، ففي حديثه عن حذف الجار، وبقاء عمله قال:((إذا وقع بعد غير مجرور ومجرور بحرف عاطف عليهما، جاز أن يجاء بالمجرور محذوف العامل ومنه قوله تعالى:﴿ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ ﴾[سورة الجاثية من الآية:٤ـ٥] ، ومنه قول الشاعر[١]:

أَخْلِق بِذِي الصَّبرِ أنْ يَحظَى بِحَاجَتِهِ ومُـدمِنِ القَـرعِ لِلأَبـوَابِ أَنْ يَلِجَـا))[٢]

فالشاهد في النص القرآني حذف (في) الجارة؛ لدلالة الحرف العاطف، والتقدير: وفي خلقكم، وكذلك جر (مدمن) بحرف جر محذوف دلّ عليه حرف الجر المذكور في المعطوف عليه قبله، والتقدير: وبمدمن القرع[٣]. في حين أنّ أبا المعالي عند حديثهِ عن الموضوعِ نفسه قال: (((والجر بـ) الحرف(المحذوف فاش إن تلا) المحذوف (مماثلًا) له (كقول بعض من خلا) وهو أبو النجم العجلي:(أوصيت من برّة) اسم بنت الشاعر(قلبًا

(١) البيت لمحمد بن بشير، يُنظر: شرح التسهيل،٣/١٩٠، وتمهيد القواعد:٣/١٢٥٢.

(٢) شرح الكافية الشافية:٢/٨٢٨.٨٢٩.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد:٣/١٢٢٥.

حُرًّا... بالكلب خيرًا والحَماةِ شَرًّا)[١] أم الزوج (شرا) أي: وبالحماة شرا))[٢]، ثم استدلَّ بما استدل به ابن مالك من الشاهدينِ القرآني والشعري، ومع أنَّه أدخل عبارات ابن مالك في شرحهِ إلا أنَّ الغموضَ يعّتري نصَه كما هو ظاهر.

٢. توظيف النُظُم العلمية في الشرح:

المقصود بالنظم التعليمية: مجموعة أَبيات يضعها النحوي، يُلخِّص فيها القواعد النحوية، والغرض منها تيسير حفظها على المتعلمين؛ لكون النظم أَيسر حِفظًا من النثر، وقد عَمَدَ أَبو المعالي إلى إثراء شرحه بهذه الأنظام العلمية، وكان أَغلب هذه المنظومات التي ضمّنها شرحَهُ ممّا كتبه النحويون في بلاده من (جمهورية مالي)، كما صرَّح بذلك ابن عمه (أبو مريم الأنصاري) عند ترجمته للمؤلف في مقدمة الكتاب[٣]، وكان منهجه في إيرادها قائمًا على التصريح بذكر صاحبِ النظم في أَغلبِ الأحيان[٤]، وممّن ذكرهُم من أصحاب النظم: ابن بونا[٥]، وأحمد بن عبد الله المينكاوي[١] وغيرهِما، وفي

---

(١) ديوانه: ١٨٤.

(٢) عون العلي المالك:٢/١١٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١/٩.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:١/٧٨، ١/١٣٢، ٢/٥٥، ٢/٢٠٢، ٣/٨٤.

(٥) هو المختار بن محمد سعيد المعروف بالمختار بن بونا الجكني، تتلمذ على خلقٍ كبير من العلماء منهم المختاران حبايب، والجكني، وقد طغت ميزتان على حياة ابن بونا وآثاره، أُولاهما: شخصيته العلمية القوية إذ كانت له مواقف جريئة ومعارك فكرية لم يخمد أُوارُها، وكان الطابع السلمي يسود هذه المعارك إذ الغرض منها خدمة العلم، فكان يقول: لا بد أن أُسافر إلى حيثُ أجد من يعارضني، ويناقشني، وأُناقشه، وكان مُولَعًا بطلب العلم، وقراءة الكتب؛ لذلك كان شديد الرغبة والولع في السفر من أجل طلب العلم على الرغم من ضخامة مدرسته التي أسسها، وقبيلته(الجكنيين) قد جمعت بين طلب العلم، وفروسية القتال، مع عفة عن أموال الناس، وفي هذا الجو كان طلب العلم على قدم وساق سواء في حلِهم، أو ترحالِهم، وفي هذا يقول عنهم شيخهم العَلّامة المختار ابن بونا:

وَنحن ركبٌ مِن الْأَشْرَافِ مُنْتَظِمٌ أجلَ ذَا الْعَصْرِ قدرًا دونَ أدنَانَا
قد اتخذنا ظُهُورَ العيسِ مدرسةً بهَا نبينُ دينِ اللهِ تبيانَا

=

مواضعَ أُخرى يَسوقُ الأراجيز من غيرِ التصريح بذكر مؤلفيها[٢]، ولم يكتفِ بإيراد الأنظام النحوية التي كتبت في زمانه، بل ضمّنَ شرحه كثيرًا من الأراجيز التي كتبها النحاة المتأخرون، كـ أرجوزة (الدرة الألفية لابن معطٍ)[٣]، و(الفريدة للسيوطي)[٤]، و(نظم السجّاعي[٥])[٦] وغيرهم، وقد تباينَ منهجُ أبي المعالي في الاستدلالِ بها قصرًا وطولًا، فنراهُ أحيانًا يستدلُّ بأربعةِ أشطر منها، وأحيانًا يستدلُ بأِرجوزةٍ تزيدُ على ثلاثين شطرًا، وقد يتوسطُ بين هذا وذاك ، وقد يلجأ إلى شرح بعضها؛ توضيحًا للقاعدة النحوية وتيسيرِها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه عن الاسم في باب أقسام الكلام بقوله:((ولله در الشيخ المختار ابن بونا رحمه الله، حيث يقول[٧] في (الاحمرار)[١]:

=

توفي سنة ١٢٢٠هـ بعد عمر مديد أُختلِف في قدره بين ١٤٠.١٢٠ سنة، تُنظر ترجمته في: ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا:١١.١٠ مقدمة الكتاب، وأضواء البيان:٤٨٠/٩.

(١) لم أقف على ترجمةٍ له، توفيَّ رحِمَهُ الله قبل شهرين، كما أَخبرني أبو المعالي في مُحَادثةٍ نَصّية جرت بيننا على تطبيق واتساب عند سؤالي لهُ عن كثيرٍ من الأعلام غير المعروفين، في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/١٢/٢، الساعة الحادية عشرة مساءً. وتجدر الإشارة إلى أنَّني قد تعسّرَ عليَّ معرفة أغلب قائلِيها؛ لكونِهم لا توجد لهم تراجم موثقة، وكان بعضهم يحجِمُ عن التعريفِ بنفسِه؛ تواضعًا منه، فضلًا عن أنَّ بعض الأراجيز قد اشترك في صَنعتِها أكثر من ناظم، يُنظر: احمرار بن بونا: المقدمة: ٤.٣.

(٢) يُنظر: عون العلي المالك: ١١٦/١، ٢٧٦/١، ٢٩/٢، ٣٧٣/٢، ١٢/٣، وغيرها.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١٥٣/١، ١٠/٢.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:١٤٠/١، ١٠٧/٣.

(٥) أحمد بن أحمد بن محمد البدراوي الأزهري: فقيه شافعيّ مصري، نسبته إلى السجاعية من غربية مصر، له تصانيف كثيرة كلها شروح، وحواش، ورسائل، ومتون منظومة في علوم الدين، والأدب، والتصوف، والمنطق، والفلك، منها: (الدرر في إعراب أوائل السور)، و(شرح معلقة امرئ القيس)، و (شرح لامية السموأل)، و (حاشية على شرح القطر لابن هشام) في النحو، وغيرها، ت ١١٩٧هـ، تُنظر ترجمته في: الموسوعة الميسرة:١٤٦/١، ومعجم المفسرين:١٢٨/١.

(٦) يُنظر: عون العلي المالك:٣٩.٣٨/٢.

(٧) ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا: ١٧.

وهــوَ لعــينٍ أو لِمعنًــى، وهــو فِــي حاليـهِ وصفًا وسُمًا أيضًـا يَفِـي))[٢]

ثم شرحها بقوله: ((أي إنّ الاسمَ على أربعةِ أقسام: اسمُ عين: ما دل على الذات بلا قيد كرجل، واسمُ معنى: ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود، ووصفُ عين: وهو ما دل على قيد في الذات كقائم وقاعد، ووصفُ معنى: ما دل على قيد في غير الذات كخفي وجلي))[٣]، وقد لا ينسبُ الرجزَ إلى قائلهِ، ويُشيرُ إليه بعباراتٍ منها:(قال بعض العلماء، قال بعضهم، ولبعضهم، لله در من قال)، ومن أَمثلة ذلك ما نقله عن بعض العلماء عند حديثه عن معاني الباء بقوله:((قال بعض العلماء[٤]:

والبــاءُ بعــدَ الاختصــاصِ يكثــرُ دخولُهـا علـى الّـذي قـد قصَـروا
وعكسُــــه مُســــتعملٌ وجيَّــــدُ ذَكــرهُ الحبــرُ الهُمــامُ الســيِّدُ))[٥]

وقد يتوسطُ في الاستدلال بالنظمِ، من ذلك ما جاء في حديثه عن علامات الاسم، إذ جمعها بتسعةِ أبياتٍ من الرجز بقوله:((لله در الشيخ أحمد بن كداه[٦]، إذ

=

(١) هو نظم في النحو، يربو على ألف بيت عقد فيه من تسهيل بن مالك ما لم يذكره في الألفية، وهو عبارة عن تكملة وزيادات وضعها ابن بونا على ألفية ابن مالك، ووضع لها شرحًا وهو الطرة، والطرة هي: مجموعة من الحواشي وضعت بأشكالٍ مختلفة، قد تصل الطرة منها الى صفحةٍ، وقد لا تزيد على حرفٍ واحد، وعمل ابن بونا في مُجمَلِه عبارة عن عقد لِما تركه ابن مالك من تسهيله فلم يذكره في أَلفيته، ويُعد من أهم الكتب التعليمية في أفريقيا، ولا سيَّما في بلاده التي ينتسبُ إليها. يُنظر: تقريب طرة ابن بونا واحمراره على ألفية ابن مالك: مقدمة الكتاب (ل).

(٢) عون العلي المالك:١/٦٥.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) لم أقف على قائله: وقد ورد هذا النظم في كتاب روح المعاني: ٢/١٩٤، ولم أتوصّل الى المقصود بالحبر الهمام السيد المشار إليه.

(٥) عون العلي المالك:٢/٩٠.

(٦) ينسب العلَّامة النحوي أحمد بن كَدَّاه إلى قبيلة (إكمليلن) المشهورة التي تقطن في الناحية الجنوبية الغربية من موريتانيا، ترك (كداه) انظامًا كثيرة في النَّحو، والصَّرف، نطقت بقوةِ شاعريته، وذائقته الأدبية الراقية، =

يقول[١]:

ويُعــرف الاســمُ بِعــودِ مُضــمر ... لـــهُ كَ: مـــا أجمـــلَ أُم مُعمّـــرِ
كـذَا إذا أُبـدِل منـهُ اسـمٌ صَـريح ... ككيــفَ أنــت أســقيمٌ أم صَــحِيح
كـــذاك الاخبـــار بـــه إن باشـــرا ... فعـلًا ك: كيـفَ كـانَ سيرُ مَـن سَرَى
كـــذاكَ أيضًـــا أن تكُـــونَ زِنَتـــه ... قد وافقت مَا ثبتت اسمِيتَه....))[٢]

وقد يُسهب في إيراد الأراجيز التعليمية فقد يصلُ بعضها إلى أربعةٍ وثلاثين شطرًا، ومن ذلك ما ذكره من إحصاءٍ لمسوّغاتِ الابتداء بالنكرة بقوله:((وقد نَظَمها ابن العم منير بن محمد الأنصاري[٣]، قال: في مطلعها:

إليكمـــــو مســـــوّغاتِ الابتـــــدا ... بِـــــدُونِها بشَـــــائع لا يُبتـــــدا
تقـــدُّمُ الخبـــرِ إن ظَرفًـــا تـــره ... وشـــبهِهِ كعِنـــدَ زيـــدٍ نَمِـــره...))[٤]

إلى أن ختمها بقوله:

((وكـــانَ حـــلُّ عَقـــدِ تلـــكَ العُقـــده ... فـــي الأحـــد التّاســـع مـــن ذي القِعـــدَه
عـــامَ تـــلاشٍ فعلـــى المُقفَّـــى ... أنهـــى ســـلامٍ بالرّضَـــا مُقفَّـــى...))[٥]

وعند حديثه عن أسماء الاستفهام والشرط، أورد أرجوزةً مؤلفةً من ثمانية عشر

=

وجمعت في كتابٍ اسمُه (الكَدَّاهيَّة) نسبةً إلى الاسمِ الذي لُقِّبَ به، وبه اشتهر، صَرفَ هِمَتَه إلى التحصيل العلمي ضاربًا أروع الأمثلة في الصبر والمكابدة، حتى أثبت ذلك في أبياته الشهيرة:

فمن مبُلغٌ أهلـي بأنّـيَ هاهُنَا ... أُقاسِي أمورًا لستُ فِيهَا بمُنجدِ
يُسَاوِرُني جُندًا أبي وابنُ مالكٍ ... ومَن سَاورَ الجُندينِ لَابُدَّ يُجهَدُ

(ت ١٣٣٧هـ)، تنظر ترجمته في: الزمان:https://www.azzaman.info/?p

(١) احمرار ابن بونا: ١٦.

(٢) عون العلي المالك: ٦٤/١.

(٣) من علماء مالي لم أقف على ترجمةٍ له، ويبدو من كلامه أنَّه من أَبناء عمومته.

(٤) عون العلي المالك:٣١٠/١.

(٥) المصدر نفسه:٣١٢/١.

شطرًا، جاء فيها:((قال محمد بن البكاء الحسنيّ الأدرعي غفر الله له ورحمه[١]:

أسماءُ الاستفهامِ والشّرطِ تُجر ... متى تَكُن تاليةً عامِلَ جرّ
فالشَّرطُ عمّا تسأل اسأل وغلام ... مَن تَضرب اضربهُ ولِم أخش الملام
وإن تقع على مكانٍ أو زمن ... فهي ظرف كمتَى تَدِن أدِن
أو حدثٍ فنصبَه مفعولا ... مطلقًا اطلق كزنَه مقبُولا...))[٢]

وكثرة هذه الأنظام التعليمية لا شك أنَّ الغرض منها تيسير القاعدة النحوية؛ لكونِ النظمِ أيسرَ حفظًا من النثرِ كما صرَّح بذلك أبو المعالي[٣]، وإنَّما جاء بها؛ لتكون دليلًا آخر يعزز بها صحة القاعدة النحوية، وكان حينما يوردُ هذهِ الأنظام يمزجهُا مع الشرحِ، وهو بذلك يكون قد اختطَّ لنفسه منهجًا مغايرًا لمن سبقه من النحويين، هذا المنهج لا شكَ أنَّه يُيَسّر القاعدة النحوية، التي وضعها علماؤنا الأوائل بأقربِ عبارةٍ وأيسرها، وممّا يؤخذُ عليه أنَّه في أكثر المواضع التي أوردها لم يذكر مصادر الأراجيز ولا مؤلِفِيها، وحتّى الذين ذكرَ أسماءهم لم يُترجم لهم، وأَرَى أنَّ التعريف بهِم أمرٌ ضروري؛ لكونِهم نحويينَ غير معروفين في المشرق، ولَعَلَّهُ أهملَ ترجمتهم ولم يُعرّف بهِم؛ لكونِهم مشهورينَ في بلادِهم، ولا سيَّما أنَّ كثيرًا من هذه الأنظام تعودُ إلى أبناء عمومته، كما صرّح بذلك في مواطِنَ كثيرة من شرحه بعباراتٍ منها:(ابن عمنا الشّيخ حمزة بن عثمان الأنصاري)[٤] ، و(قال ابن عمنا محمد الأمين الأنصاري)[٥]، و(أنشدنا العمُّ الشّيخ أحنا ابن محمد الأمين الأنصاري)[٦]، وغيرها.

---

(١) لم أقف على ترجمةٍ له.

(٢) عون العلي المالك:٨٤-٨٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٦/٣.

(٤) يُنظر: عون العلي المالك:١٧٨/١. وهو أحد شيوخه وقد تقدمت ترجمته في التمهيد.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٤٦٢/١، لم أقف على ترجمةٍ له، والظّاهرُ أنّه من علماء مالي.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه:٥٢٨/٢، لم أقف على ترجمةٍ له.

٣. تعزيز الشرح بالتنبيهات النحوية:

التنبيهات هي:((ما يُفهَم من مجملٍ بأدنى تأمّل، إعلامًا بما في ضمير المتكلم للمخاطب))[١]، لم يكن أبو المعالي أوّل من أورد التنبيهات في شرحه، وهي ليست مقصورةً على الكتب النحوية فحسب بل وجدنا هذه الظاهرة مبثوثةً في بعض كتب التفسيرِ كَـ (نكتٌ وتنبيهاتٌ في تفسير القرآن المجيد)[٢] للبسيلي التونسي[٣] ،إذ أُورد فيها كثيرًا من التنبيهات في تفسير القرآن الكريم وغيرها، وبعض كتب أصول الفقه، كَـ(التنبيه على مذهب الإمام الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي)، إذ عَمَدَ المؤلفُ في تنبيهاته إلى اختصارِ أصولَ المذهب الشافعي؛ لينبّه المبتدئ على أغلب هذه الأصول[٤]، وبعض كتب البلاغة كَـ (الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة للجرجاني)[٥]، وغيرها[٦]، وممّن أورد هذه الظاهرة من النحويين ابن إياز في كتابه[٧]، وابن هشام الأنصاري في شرحه على الألفية[٨]، وفي مغنيه[٩]، والأشموني في شرحه[١٠]، والشيخ خالد الأزهري في

---

(١) التعريفات: ٦٧.

(٢) يُنظر: نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد: مقدمة التحقيق: ١/١٠.

(٣) الشيخ العالم المفسر، أخذ عن الإمام ابن عرفة، وأبي الحسن البطروني، وغيرهم، له تقييد جليل في التفسير قيّده عن ابن عرفة، فيه فوائد وزوائد ونكت توفيَّ ٨٣٠هـ. تُنظر ترجمته في: نيل الابتهاج في تطريز الديباج: ٩٦، والأعلام: ١/٢٢٧.

(٤) يُنظر: التنبيه على مذهب الإمام الشافعي: ٥.(المقدمة).

(٥) يُنظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: ٨٠، ٩٢.

(٦) يُنظر: التنبيهات النحوية لشمس الدين الشّربيني: ٢٢.٢١، (رسالة ماجستير).

(٧) يُنظر: قواعد المطارحة: ١٦، ٥٨، وغيرها.

(٨) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٩٦، ١/٩٢، وغيرها.

(٩) يُنظر: مغني اللبيب:٢٧، ٥٩، وغيرها.

(١٠) يُنظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/١٨، ١/٥٢، وغيرها.

تصريحه(١)، ولم تكن هذه الظّاهرة مقتصرةً على المتأخرين فحسب؛ وإنَّما لجأَ إليها بعض المحدّثين كذلك منهم: سعيد الأفغانيُّ في موجزه(٢)، وعبد الراجحي في التطبيق النحوي(٣)، وغيرهم(٤).

إذن فالتنبيهات ظاهرةٌ شائعة في المصنفاتِ النحوية وغيرها، الغرض الأساس منها تعليمي، من أجلِ تنبيه القارئِ على أمورٍ مهمة قد تفوت المؤلّف في الشّرحِ، وأمورٍ أُخرى بِها حاجّةٌ إلى مزيدٍ من الإيضاحِ، أو الاستدراك، أو التفصيلِ، أو شرحِ بعضِ الكلمات، وغيرها من الأغراضِ التي بثّها المؤلِّفون في شروحِهِم، وأبو المعالي من العلماءِ المعاصرين الذين ضمَّنوا شروحَهم تنبيهاتٍ صوتية، وصرفية، ونحوية، و على اختِلافِ أغراضها، والذي يَعنينا منها التنبيهاتُ النحويةُ؛ لكونِها من صَميمِ دراستِنا، إذ أكثرَ أبو المعالي من إيرادِها فبلغ عددها مئتينِ وواحدًا وستّينَ تنبيهًا، حتى يُمكِنني القولُ ومن غير مبالغةٍ: إنَّها أكثر ما اشتمل عليه الشرح، وتَراوَحت هذه التنبيهات قِصَرًا وطُولًا، إذ تجدُ بعضَها لا يتجاوز السطرين أو الثلاثة(٥)، في حين تجد بعضَها الآخر قد يزيد على ستِ صفحات(٦)، وقد يَضعُ للمسألةِ الواحدة تنبيهًا(٧)، أو تنبيهينِ(٨)، أو ثلاثة(٩)، أو أكثر

(١) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٨٩/١، ١٠٤/١، وغيرها.

(٢) يُنظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ٥٣، ٢٠٤، وغيرها.

(٣) يُنظر: التطبيق النحوي: ٣٩، ٦٨، وغيرها.

(٤) يُنظر: التنبيهات النحوية لشمس الدين الشّربيني: ٢٢.٢١، (رسالة ماجستير).

(٥) يُنظر: عون العلي المالك:١٣٨/١، ٢/١، ٦٤/٣٤٠، وغيرها.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٧.٧٢/١.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٧/١، ١٦٢/٢، وغيرها.

(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٥٢.٤٥١/١، ٣٥٠.٣٤٨/٢، وغيرها.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه:١٤٦.١٤٥/١، ٦/٢. ٨، وغيرها.

من ذلك[١] ، وهذه التنبيهات لا تخلو من أغراضٍ أوردها المؤلفُ في شرحِه منها:

المُقابَلةُ بين نُسَخِ المخطوطِ، والتنبيهُ على ما ورد فيها من زياداتٍ، أو على ما سَقَطَ منها، أو ما حَصل فيها من تقديمٍ وتأخيرٍ، أو على ما اضطربَ رأيُ الناظمِ في نسخ المخطوط:

لم يقتصر أبو المعالي عند شرحه لكافيةِ ابن مالك الشافية على ما هو مطبوعٌ منها، بل عمدَ إلى مُقَابلته بالنُّسخ المخطوطة؛ بُغيةَ التَّثبُّتِ من سلامة النَّصِ والتحقُّقِ منه، وقد أشارَ إلى منهجهِ في مقابلة النسخ مع المطبوع بقوله:((ولم أتقيَّد بنُسخةٍ واحدةٍ من نُسَخِ النّظم أخلُدُ إليها، بل آخُذُ التي عندها الزّيادة فأشرح عليها، ثم أُبينُ من اختلافِ نُسخِ الكتاب، ما أَخافُ في تركِ بَيانِه العِتاب))[٢]، وكأنَّه يعملُ عملَ المُحقِّقِ والشّارحِ معًا، وقد أشارَ في مواضعَ كثيرةٍ من شرحهِ إلى الفرقِ بين المطبوعِ من كافيةِ ابن مالك، والمخطوطِ منها[٣].

أ. التنبيه على الاختلاف الواقع بين نُسَخِ المخطوط:

من أمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه عن حذفِ الخبرِ بعد لولا، بقوله:((وبعد لولا الامتناعيَّةِ وكان الإخبارُ بكونٍ غيرِ مُقيّدٍ وهو الغالِبُ، وإلى هذا القيدِ يشيرُ قولُ **بعضِ النُّسخِ:**

وبعــدَ لــولا غالبًــا حــذفَ الخبــر أوجِـب، وبعـد مُقسَـمٍ بـه اشـتهَر

أي: وبعدَ (لولا) حال كونِ البعديّة غالبًا، وهو كون الخبر عامًا، ولا يصحُّ أن يكون (غالبًا) حالًا ممّا بعدَه؛ لأنَّ الغالبيَّةَ منافيةٌ للوجوبِ فلا يجتمعان، التزموا حذف الخبر؛ لأنَّ المحذوفَ معلومٌ ومحلَّه مشغولٌ بجوابِ (لولا)، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، والتقدير: لولا

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ١/١٣٥، ١/١٣٨، وغيرها.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/١٠.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١/٢١٣، ٢/٩١، ٢/١٥٣، ٢/١٥٥، ٢/٤٨٣.

زيد موجود))[١].

ومنه أيضًا ما ذكرهُ عندَ حديثِهِ عن الأفعال الناقصة التي تلازم النفي بقوله:((وألزم الأربعة الأواخر وهي: (زال، وبرحَ، وفتِئَ، وانفكَ) نفيًا أي: مصاحبته ولو تقديرًا، وكالنفي شبهه كما نصت عليه **النُّسخة** التي جاء فيها:

ككَـان ظـلَّ بـاتَ أضـحى أصـبَحا أمسـى وصـارَ لـيسَ زَال برِحـا
فتـئَ وانفـكَّ وهـذِي الأربعـة لشـبهِ نفـي أو لنفـي مُتبعَـه))[٢]

ب ـ التنبيه على ما سَقَطَ من أبياتِ النُّظم في بعضِ نُسخِ الكافيةِ الشافية:

من أمثلة ذلك ما ذكرهُ عندَ حديثِهِ عن الأفعال التي تنصِبُ ثلاثةَ مفاعيل بقوله :((وقد سَقَطَتْ الأبيات الأربعة في **(خ)**[٣] وجاء في موضِعِها:

أعلـم مَّفـاعيلًا ثلاثـةً نَصـب وما بمعناهُ لـهُ هـذا وجـب
نحـو: أرى أنبـأ أخبـرا وهكـذا حَـدّث ثـم خبـرا
وهمـزَ نقـل أدخلـوا علـى علـم فـازدادَ مفعـولًا بحُكـمٍ قـد حُـتم
والأول الفاعـلُ قبـل النَّقـلِ فاحكم لما بعدُ بحُكمِ الأصلِ))[٤]

ولم يكتفِ أبو المعالي بالتنبيهِ على ما سَقَطَ من أبياتِ الكافيةِ، وإنَّما شرعَ في شرحِها كما في قوله:((وما بمعناه إلخ، فيه إشارة إلى أنَّ تعدَّي هذه الأفعال إلى ثلاثة ليسَ بأنّ الهمزَ والتضعيف فيها للنقل؛ بل بتضمُّنِها معنى أعلم، والشيء يُعطى حُكم ما

---

(١) عون العلي المالك: ٣٠٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣١/١.

(٣) أخبرني أبو المعالي في رسالةٍ نصيَّة عن طريقِ تطبيق واتساب يوم الخميس الموافق ٢٠٢٤/١٢/٢٦ الساعة الثانية والنصف مساءً، عند سؤالي له عن المقصود بنسخة **(خ)**، فِيمَا إذا كانت هذه الأبيات المذكورة فيها موجودة في سائر النسخ الأُخرى؟ قال: هذه الأبيات مختلفة تمامًا عن الأبيات التي جاءت في سائر النسخ الأُخرى، وهذه النسخة لم يُشرِ إليها مُحَقِّقُوا كافية ابن مالك؛ لذلك رَمَزتُ إليها بـ **(خ)**.

(٤) عون العلي المالك: ٤٧١.٤٧٠/١.

ضُمّن معناه))[1].

ج ـ التنبيه على ما ورد من تقديمٍ وتأخيرٍ بين نُسخ المخطوطِ:

من أمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه عن إعمال إن وأخوتها وإهمالها، بقوله:((وجاء في **(خ)** موضع الأبيات السّبعة التي قبلَ هذا:

وخُفِّفـــــت إنَّ وأنّ وكـــــأن ... فأُعملـــت وأُهملـــت، وقـــلَّ أن
تَعمـــلَ أن خَفيفـــةً فيمـــا ثبـــت ... بـــل اسـمُهَا يُحـذفُ، وهـيَ أُردِفـت
بجملـــــةٍ فعليَّـــــةٍ مُصـــــدره ... بنفـي، أو تنفـيسٍ، أو قـد مُظهَـره
وقـــد يقـــومُ لـــو مقـــامَ النَّـــافي ... والفعـلُ فـي قصـدِ الـدعاء كـافي
كـــذا إذا لـــم يتصـــرَّف، واحـــذر أن ... تُـوليَ أن ذِي مَـا سـوَى علـمٍ وظـنّ
ووصـــلها بجملـــةٍ ابتـــداءٍ او ... شـــرطيةٍ أجـــز، وثـــق بمـــا رووا
وقـــلَّ فـــي المكســـورةِ المخففـــة ... إعمالُهـــا، وأن تكُـــون مُردفـــه
بغيـــرِ فعـــلٍ ناســـخٍ، كمثـــلِ إن ... قتلـتَ والتّـالي بـلامٍ يقتـرِن))[2]

فقد نبَّهَ أبو المعالي على مجيءِ هذه الأبيات في نسخة **(خ)**، قبلَ الأبيات الموجودة في النُّسخ المطبوعة وهي قوله:

((وخُفِّفَـــتْ إنَّ فَقَـــلَّ العَمَـــلُ ... وَإنْ تـــلا فِعـــلٌ فمِمَّـــا يَعْـــزِل
عَمَـــلَ الابتِـــدَا وَشَـــذَّ نحـــو إنْ ... قَتَلَـــتَ والثَّـــانِي بِـــلَامٍ يَقْتَـــرن
فَارِقَـــةً إنْ لـــم يكـــن يُسْـــتَغنَى ... عَـنْ ذِكرِهـا بَعمـلٍ، أو مَعنَـى))[3]

ولم يكتفِ أبو المعالي بالتَّنبيهِ على النُّسخةِ **(خ)** التي جاءتْ فيها الأبيات، وإنَّما نقل شرح ابن مالك لها بقوله:((وجاء في شرح **(خ)** ومن إعمالِ كأنَ قولُ الراجز[4]:

---

(١) عون العلي المالك: ٤٧١/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤١٣/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٥٠٣/١.

(٤) ديوانه:١٦٩.

ومعتـــــدٍ فـــظٌ غلـــيظُ القلـــبِ كـــأنَّ وَريدَيـــهِ رشـــاءُ خُلـــبِ

ومن إهمالها قوله(١):

وصـــــدرٍ مشـــرِق النّحـــر كـــأن ثـــدياهُ حُقَّـــانِ

ويروى: كأن ثدييه))(٢).

وقد اعتذرَ أبو المعالي مِن ابنِ مالك على عدمِ ذكرِ هذهِ الأبيات بقوله: ((ولعلَّ الناظمَ لِمَا في هذهِ النُّسخةِ من عيبِ التّضمين: وهو تعلق القافية بما بعدها، وإن لم يكن عمدة، وخَصه بعضهم بذلك، غيّر النُّظم وأَتى بالأبيات التي شرحنا عليها، ولكن يضعف هذا الاحتمال كثرة التضمين في النَّظم))(٣).

د ـ التنبيه على ما اضطربَ رأيُ الناظمِ في نُسخِ المخطوط وكتبه الأُخرى:

من أَمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه عن (إخال، ورأيت) اللذينِ ينصبان مفعولين إذ ذكر: ((أنَّ رأيَ الناظم قد اختلف في أبيات النُّسخ، تارةً ينفي عن (إخالَ) و(رأيتُ) الإلغاء؛ لعدم تقدم أحد الجزأين، أو ما يتعلَّق بثانِيهُما عليه كما في هذهِ النُّسخةِ، وتارةً يحكُمُ عليهِما بالإلغاءِ؛ لتقدم (ما)، و(إنّي) عليهِما، فإنَّ الفعلَ كما يُسهَّل إلغاءَه تقدُّمُ ما يتعلَّق بثاني الجزأين، يُسهَّل إلغاء تقدم بعض الكلام عليه بضعف))(٤) ، فنقل عن ابن مالك ما ذكره في الكافية من أنَّه إذا(٥):((كانَ الفِعلُ متقدمًا على جزأي الإسناد لم يجز الإلغاء إلا إذا تقدمَ ما يتعلق بهِما، أو بالفعلِ الداخل عليهِما نحو: في المسجِدِ أظُنُّ زيدٌ

(١) الرجز رواه أبو البركات الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٦٠، وابن عقيل في شرحه الألفية:١/٣٩١، من غير نسبة.

(٢) عون العلي المالك:١/٤١٤.

(٣) المصدر نفسه: ١/٤١٤.

(٤) المصدر نفسه:١/٤٥٣.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/٥٥٦.٥٥٨.

مُعتكف، و أين خِلتَ جعفرًا مقيم ، وللنّدى أرَى الفتى مُديم، فقد تقدم على (أظنّ ،وخلتُ، وأَرَى) ما هو متعلقٌ بثَانِي الجزأين، فَكَانَ ذلِكَ كَتَقَدّمِهِ بنفسِه، والإعمالُ في مثل هذا أجودُ، وكذا لو تعلق بالفعل الداخل عليهِما كقول كعب(١) :

أرجُــو وآمُــلُ أنْ تَــدنُو مَودَّتُهــا ومَــا إخــالُ لــدينَا منــك تنويــلُ

فقد حل لـ (إخال) بتقدم نافيه توسط سهل إلغاءَه، وكذا قول الآخر(٢).

كـذاكَ أُدَّبـتُ حتّـى صـارَ مِـن خُلُقـي أنَّــي رأيــتُ مــلاكُ الشــيمةِ الأدبُ

إلغاء (رأيتُ) فيه سهَّلهُ تقدم (أنَّي)، فلو لم يتقدّم على الفعل شيءٌ لم يجز إلغاؤه، لكن يجوز التَّعليق على أن يُنوى لام الابتداء، أو يُنوى ضمير الشَّأن وتُجعل الجملة مفعولًا ثانيًا))(٣)، في حين اضطرب رأيه في شرح العمدة فذكر أنَّ الموضع الذي يترجّح فيه الإعمال أن يتقدم الفعل على الجزأين متقدمًا عليه بعض الكلام(٤).

وقد أشارَ أبو المعالي إلى ما جاء من اضطرابٍ في بعض النسخ المخطوطة للكافية الشافية بقوله: ((وجاء في **بعض النسخ**:

ورُبَّمــا أُلغــيَ ســابقٌ سُــبِق كـأينَ خلـتَ ابـنُ أخيـكَ مُنطلِـق
كــذا لــدينَا منــكِ تنويــل ومــا إخــالُ قبــلُ مثلُــه لــن يُعــدَما
وإن ســوى ســابقًا مُلغًــى يُظــنّ فبعــدُ لامٌ أو ضــميرٌ اســتكَن

---

(١) ديوانه: ٩.

(٢) البيت ينسب لأحد الفزارين، يُنظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٢٤٦/١، وشرح الأشموني:٣٦٧/١.

(٣) عون العلي المالك:٤٥٣/١.٤٥٤.

(٤) يُنظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٢٤٩.٢٤٨، وعون العلي المالك:٤٥٤/١.

أي: وربما أُلغِيَ فعل مُتقَّدم تقدَّمَ عليهِ شيء، وقوله: (وإن سوى ذا الخ) أي: فإن ورد ما يُوهمُ إلغاءَ مُتقدم لم يتقدم عليه شيء، فإمّا أن يُحمل على أنَّه مُعلَّق بلام محذوفة، أو على أنَّه ضمير شأن محذوف))[١].

ومن أمثلة التنبيه على ما اضطربَ رأيُ الناظم في نُسخ المخطوط ما نقله عن الأخفش من جواز أن تعامل أخوات علم وأرى معاملتهُما في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل بعد دخول همزة التعدية عليهما[٢]، وقد ضعَّفه ابن مالك وذكر أنَّ: ((المُعدَّى بالهمزة فرعُ المُعدَّى بالتجرُّد، وليس في الأفعال مُتعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة، فيحمل عليه معدٍّ بالهمزة، ووجب ألا يُقاس عليه ولا يستعمل استعمالهُما إلا ما سُمِع، ولو ساغ القياسُ على (أعلم) و (أرى) لجاز أن يُقال: أكسيتُ زيدًا عمرًا ثوبًا، وهذا لا يجوز بإجماع))[٣].

فبيَّنَ أبو المعالي أنَّ رأي الناظم قد اضطرب في هذه المسألة، ففي نسخة **(خ)** قد قال:**(ومن يقل بقوله فقد سما)**، وهذا مخالف لِمَا في هذه **النسخة** التي قال فيها:**((ومن يخالفه هنا فقد سما))**[٤]، إذ لا يتفق مع تضعيف الناظم لرأي الأخفش[٥].

هـ ـ التنبيه على ما ذكرهُ ابنُ مالك في مصنفاتهِ الأُخرى ولم يذكره في الكافية:

من أمثلة ذلك ما ذكره عن عدم جعل ابن مالك (عامة) من ألفاظ التوكيد المعنوي عند حديثه عن ألفاظ التوكيد بقوله:((أغفلَ المصّنِفُ هنا (عامّة) مع أنَّها على

---

(١) عون العلي المالك:١/٤٥٤.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/٥٧٣، والمقاصد الشافية:٢/٥١٣، وشرح الأشموني:١/٣٨٥، وحاشية الصبان:٢/٥٩. ولم أقف على رأيه في معانيه.

(٣) شرح الكافية الشافية:٢/٥٧٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢/٥٧٢.

(٥) يُنظر: عون العلي المالك:١/٤٧١.

الأصح بمنزلةِ (كُل) معنًى واستعمالًا كما مشى عليه في الخُلاصة بقوله[١]:

واســـتعملوا أيضًـــا ككُـــل فاعلـــة مـن عـمَّ فـي التوكيـد مثـل النَّافلـة

وقوله: مثل النافلة يعني: أنَّها تصلحُ للمؤنثِ والمذكر، فتقول: اشتريتُ الأَمَةَ عامتها، والعبد عامتَه))[٢].

وعند حديثه عن تَمييز الجملة ذكرَ أنَّ ابن مالك لم يتعرَّض في الكافيةِ إلى بيانِ تمييز الجملة مع أنَّ التمييزَ على قسمينِ تمييزٌ مفرد: هو الذي يأتِي بعدَ الاعدادِ، والمقادير من المكيلِ، والموزونِ، والممسوح وما شبه بها، وتمييز الجملة: هو ما كان واقعًا بعد فعل، أو ما جَرى مجراه: من مصدرٍ أو وصفٍ أو اسم فعل[٣]. وذكر أبو المعالي أنَّ ابن مالك قد عرّفه في التسهيل بقوله: ((مُمَيّز الجملةِ منصوب منها بفعلٍ يقدرُ غالبًا إسناده إليه مضافًا إلى الأول))[٤]، ثم نقل بعد ذلك شرح ابن مالك لمميز الجملة:((المرادُ بمميِّز الجملة ما ذُكِر بعد جملة فعلية مُبهَمة النَّسبة نحو: طبتُ نفسًا، واشتعلَ رأسي شَيبًا، و﴿ **وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا** ﴾[سورة القمر من الآية :١٢]، وامتلأَ الكوزُ ماءً، وكفى الشَّيبُ ناهيًا، وإنَّما أُطلق مميّز الجملة على هذا النوعِ خصوصًا، مع أنَّ كل تمييز فضلة على جملةٍ؛ لأنَّ لكل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسطًا من الإبهام يرتفعُ بالتمييز، بخلاف غيره فإنَّ الإبهامَ في جزءٍ من جملته، فأُطلق على مميّزه مميّز مفرد، وعلى تمييز هذا النوع مميّز الجملة))[٥].

---

(١) ألفية ابن مالك: ٤٦.

(٢) عون العلي المالك:٣٦٥/٢.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٧٦/٢.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:١١٥.

(٥) شرح التسهيل:٣٨٣/٢، ويُنظر: عون العلي المالك:٧٦/٢.

و ـ التنبيه على ما فات الناظم في شرح الكافية:

من أمثلة ذلك ما ذكره عندَ حديثِهِ عن قطعِ النعت، فنبَّهَ على أنّ الناظمَ لم يتكلَّم هنا على قطعِ ما سوى النعت(١)، فنقل عن الصبان: أنَّه يجوز قطع البيان والعطف(٢)، ونقل عن غيره جواز قطع التوكيد(٣)، ونقل عن السيوطي(٤): أنَّه يجوز على إضمار المبتدأ قطعُ البدل المفصل به جمع أو عدد، نحو: مررتُ برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ وربعةٍ(٥).

ومنه أيضًا ما ذكره عند حديثه عن الترخيم إذ ذكر أنَّ للترخيم شروطًا خمسة، أربعة منها أَهملها الناظم، أحدها: ألا يكون مندوبًا فلا يرخم نحو: واعمرا، الثاني: ألا يكون مختصًا بالنداء فلا يرخم نحو: فُلة، الثالث: ألا يكون مستغاثًا، وأمّا قول الشاعر(٦):

كُلَّمَـــا نَـــادَى مُنَـــادٍ مـــنهمُ يـــا لَتَـــيْمِ اللهِ قُلنـــا يـــا لَمَـــالِ

فضرورة أو شاذ، وأما الرابع: ألا يكون مَبنيًا قبل النداء فلا يُرخَّم نحو حذام، الخامس: ألا يكون مضافًا، وبيَّنَ أبو المعالي أنَّ السيوطي قد ذكر الشروط الثلاثة في الفريدة بقوله(٧):

كـذاك فـي ذي التـاء حيـث ألبسـا ومنـــع تـــرخيمٍ لمنـــدوب رَسَـــا
ومُســـــتغاثٍ ومـــــلازِمِ النـــــدا ولاضـــطرار رخمـــوا دون نـــدا(٨)

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:١١٥٣/٣.

(٢) يُنظر: حاشية الصبان:١٩٦/٣.

(٣) يُنظر: شرح الأشموني:١٤/٣، وشرح الفارضي:١٨٢/٣، وحاشية الصبان: ١٩٧/٣.

(٤) يُنظر: همع الهوامع:١٨٤/٣.

(٥) يُنظر: عون العلي المالك:٣٥٢/٢.

(٦) البيت لمرة بن الرواح الأسدي يُنظر: التذييل والتكميل:٢٢٢٧/٥، وحاشية الصبان:٢٦١/٣.

(٧) الفريدة:٢٧.

(٨) يُنظر: عون العلي المالك:٥٠٥.٥٠٤/٢.

وقد ينبّه أبو المعالي إلى ما وقع في متن الكافية الشافية من عمومٍ ليس في محلِه: من أمثلة ذلك ما ذكره في باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، إذ نقل عن ابن مالك قوله في نظمه:((في نحو: كان الماء زيدٌ شاربَا))(١)، فنبَّه أبو المعالي على أنَّ المصنف كثيرًا ما يأتي في كلامِه بضبط قانون كلي بلفظة: (نحو)، وهو غاية في الإبهام؛ لأنَّ المثلية تكون بأدنى شبه، فلا ينبغي أن يضبط الحكم إلا بقانون كلي، وهو أن يقول في هذا: في اتصال كان أو شيء من أَخواتها بمعمول الخبر والخبر مفصول بالاسم(٢). إلى غيرِ ذلكَ من الأغراضِ التي سيتم بيانها في هذه الدراسةِ إن شاء الله تعالى.

٤. تعزيزه الشرح بالفوائد النحوية:

مثلَمَا أكثرَ أبو المعالي من التنبيهاتِ على اختلافِها، فقد أكثرَ كذلكَ من الفوائد النحوية، إذ بلغَ عددها ثمانيَ وثمانين فائدة، ولِهذهِ الفوائد أغراضٌ منها: أنَّه يذكر فيها ما أغفَله ونَسيهُ في شرحِه(٣)، أو توضيح مسألةٍ ما أوردَها في شرحه(٤)، أو قد يذكر آراءً لبعضِ النحويين زيادةً في شرحِ المسألةِ وتوضيحِها، أو استطرادًا منه(٥)، وغيرِها من الأَغراض التي ستتّضِحُ في فصولِ الدّراسةِ إنَّ شاء الله تعالى.

ومن أَمثلة الفوائد التي ذكرها توضيحًا للمسألةِ النحوية التي يشرحها ما ذكره عند حديثه عن (غير) في باب الاستثناء بقوله:((إنَّ الأصلَ في (غير) الوصف بها، وفي (إلا) الاستثناء بها، فكما حُمِلت غير على (إلا) في الاستثناء بها، حُمِلت عليها في

(١) شرح الكافية الشافية:١/٤٠٢.
(٢) يُنظر: عون العلي المالك:١/٢٤٠.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/٤٨، وغيرها.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٤٦٢، وغيرها.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/١٣، وغيرها.

الوصف، إلا أنَّها لا يكون موصوفها إلا جمعًا أو شبهِه، أو نكرة، أو شبهها، فالجمعُ نحو قوله تعالى:﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[سورة الأنبياء من الآية : ٢٢] ، وشُبه الجمع نحو قوله[١]:

لـو كـان غيـري سُـليمَى الـدَّهرَ غيَّـرهُ وقــعُ الحــوادثِ إلا الصَّــارمُ الــذكرُ

وقال سيبويه[٢]: كأنَّه قال: لو كانَ غيري غيرَ الصارمِ الذِّكرِ، لَغَيرِهِ وقع الحوادث، إذا جعلت غير الآخرة صفة للأولى))[٣].

ومن أمثلة ما ذكره من الفوائد عن النحويين ما نقله عن ابن هشام[٤] من أنَّه :((إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا، وكونه مبتدأً والباقي خبرًا فالثاني أولى؛ لأنَّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثّابت، فيكون الحذف كِلا حذف، فأمّا الفعل فإنَّه غير الفاعل، اللهمّ إلا أن يعتضد برواية أُخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخر يشبهه، أو بموضع آتٍ على طريقته فالأول نحو:﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦﴾ [سورة النور من الآية :٣٦]، بفتح الباء[٥]، ولا يقدر المرفوع مبتدأً حذف خبره؛ لأنَّه قد ثبتت فاعليته في قراءة من بنى الفعل فيه للفاعل، والثاني نحو:﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٨٧﴾[سورة الزخرف الآية:٨٧]، فلا يقدر ليقولن الله خلقهم، بل خلقهم

(١) البيت للبيد بن ربيعة، ديوانه:٣٨.

(٢) الكتاب:٢/٣٣٤.

(٣) عون العلي المالك:٢/٢٨.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب:٨٠٧-٨٠٨.

(٥) وهي قراءة ابن عامر وعاصم، وقرأ الباقون بكسر الباء، يُنظر: السبعة في القراءات: ٤٥٦، ومعاني القراءات:٢/٢٠٩.

الله؛ لمجيئه في شبه هذه المواضع، وفي مواضع آتية على طريقتِه نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴿٣﴾﴾[سورة التحريم، من الآية:٣]))[١]

٥. تعزيزه الشرح بالتلميحات والتنكيتات:

عزز أبو المعالي شرحَهُ بذكرِ بعض التلميحاتِ والتنكيتات، وكان هدفه مِن إيرادِها تسلية القارئِ، وإبعاد الملِ عنه، كما أشار بذلك ابنُ عمه أبو مريم الأنصاري عند حديثه عن التعريف بالكتاب[٢]، وقد كانَ يُورِدُها بإيجازٍ غيرِ مخل، إذ بلغَ عددُ التلميحاتِ التي أُورَدَها في شرحهِ تسعَ عشرةَ تلميحةً[٣]، وبضع تنكيتاتٍ، ومن التلميحاتِ ما نقله عن الأصمعي[٤] عند حديثه عن المواضع التي يجوزُ فيّها فتحُ همزة (إن) وكسرها بقوله:((اتّهم أعرَابيٌ امرأته وجاءت بولده أبيض وكان بنوهُ سودًا فقال[٥]:

لتقعُـــدنّ مقعـــدَ القصـــيّ ... منّـــي ذي القـــاذورةِ المقلـــيّ
أو تَحلِفـــي بربّـــك العلـــيّ ... أنّـــي أبُـــو ذيَّالـــك الصـــبيّ
قـــد رابنـــي بِبَصـــرٍ رخـــيّ ... ومُقلـــةٍ كمُقلَـــةِ الكركـــيّ

قال: فقامت تمشطُ رأَسَهُ فقال:

لا تمشـــطِي رأســـي ولا تفلِينـــي ... مـــا بالـــه أحمـــر كـــالهجينِ

فَرَدتْ عَليهِ فقالتْ:

إنَّ لـــه مِـــن قِبَلـــي أجـــدادًا ... بـــيضَ الوجُـــوه ســـادةً أنجـــادًا
مـــا ضـــرَّهُم يـــومَ لقُـــوا عبـــادا ... ألا يكـــونَ لـــونُهم ســـوادا

---

(١) عون العلي المالك:١/٤٨٤.

(٢) المصدر نفسه:١/٩.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١/١٤٢، ٢/٢٠٦، ٣/٢٠ وغيرها .

(٤) يُنظر: لسان العرب:١٥/٤٥٠، مادة (ذ،ا).

(٥) الرجز مختلف في نسبته، يُنظر: أشعار النساء:٨٢، و بلاغات النساء ،١٠٧، وأمالي القالي:١/٣٥.

إذا جعلتَ إنَّ بالكسر جعلتَها جوابًا للقسم، وإذا بالفتح على نصبِها بنزعِ الخافض سدت مسد الجواب أي: على أنّي أبو لا أنَّها هي الجواب؛ لأنّه لا يكون إلا جملة))[١].

وعند حديثه عن الواو في باب العطف ذكر تلميحةً جاء فيها:((سُئِل ابن خالويه عن قوله تعالى:﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[سورة الزمر من الآية:٧٣]، لِمَ جاءت الواحدة بواو والأخرى بغير واو ؟ فقال ابن خالويه[٢]: هذه واو الثمانية؛ لأنَّ العَربَ لا تعطِفُ الثّمانية إلا بالواو، فقال سيف الدولة لأبي علي[٣]: أحقًا ما يقول ؟ فقال: لا وإنَّما أقول: إنَّ أبواب النار كانت مغلقة فكان مجيئُهُم شرطًا في فَتحِها، وأمّا قوله: وفُتِحَت في أبواب الجنّة فهذه واو الحال كأنَّه قال: وهذه حالها مُفتّحة لهم الأبواب[٤].

وأَمّا **التنكيتات** فقد أُوردَهَا في شرحه للغرض نفسه أعني: الترويحَ عن القارئِ وإبعادَه عن الملِ والسّأمِ كما تقدّم، ومن أمثلة هذه التنكيتات ما ذكره في باب الإعراب والبناء:((أنَّه قيلَ لِبعضهم: ما فعلَ أَبوك بحماره ؟ فقال: بَاعِه، فقال: لِمَ قُلتَ باعِه ؟ قال: فَلِم قلتَ أنت بحمارِه؟ قالَ: أنا جَررتهُ بالباء، فقال: فلِم باؤك تجر وبائي لا تجر؟))[٥].

٧. الإسهاب والإطالة في شرح المسائل النحوية:

من سمات منهجه في الشرح أنَّه يتوسعُ في عرضِ المسائل النحوية، ويكثرُ من

(١) عون العلي المالك:١/٤٠٠.
(٢) يُنظر: الحجة في القراءات السبع:٣١١.
(٣) يُنظر: الحجة للقراء السبعة:٤/١٨.
(٤) يُنظر: عون العلي المالك: ٢/٣٩١.
(٥) المصدر نفسه: ١/٩٧.

الاستدلال عليها، ويبسط المسائل الخلافية حولَها، وكان يُغرِقُ المسألةَ بالتعليلاتِ، والتوجيهاتِ، والاعتراضات ممّا يبعد القارئَ عن الموضوع الرئيس الذي هو بصدده، وقد صرّح أبو المعالي بذلك في مقدّمة كتابه بقوله:((ورُبّما طوَّلت الكلامَ فلا ينبغي للنّاظرِ فيه أن يسأمَ منه، لأنَّ في ذلك فائدةً عظيمة))[١]، والظّاهرُ أنَّ أبا المعالي بَررَ لهذهِ الإطالة بحصول الفائدة منها، واعتذرَ من السأمِ والملِ الذي قد يَعتَري القارئ، وهذا الإسهاب في الشرح راجعٌ إلى عدم تقيده بما وَرَدَ في شرح الكافية لابن مالك، إذ نراه يعرض متن ابن مالك، ثم يقوم بشرحِه، وبعدَ تَمَامه للشرح يُضِيفُ عليه ما يَراهُ مناسبًا من التنبيهات، والفوائد، والخلافات، والعلل، والأنظام العلمية التي أتخَمت الكِتاب، لذلك نجد شرحَه يَتَّسمُ بالإسهابِ؛ خلافًا لشرحِ ابن مالك الذي كان يوجز المسائل بأقلِ العبارات، ويلتزم ما وردَ في النَّظم ثم يقوم بالشرح عليه، ومن أمثلة صور الإسهاب ما ذكره عند حديثه عن جواز تعدد الخبر بقوله:((ثابت (في كلامهم تعدد الخبر مطلقا) أي: لفظًا ومعنًى، (أو لفظا) فقط، الأول: يجوز فيه العطف نحو: هم سراة شعراء، و(كقول من غبر) وهو رؤبة[٢]:

مــــن كـــان ذا بَـــتٍّ فهـــذا بَتِّـــي مُقَـــــيّظٌ مُصَـــــيّفٌ مُشَـــــتِّي

والبتُّ ضربٌ من الطّيالِسة غليظٌ، والثّاني: وضابِطُه ألّا يصدق الإخبار ببعِضه عن المبتدأ، ولا يجوز فيه العطف نحو: الرمان حلوٌ حامضٌ، أي: مزّ. وزاد في شرح التسهيل[٣] نوعًا ثالثًا يجب فيه العطف، وهو أن يتعدد الخبر لتعددِ ما هو له نحو: بنوك صائغ وكاتب وفقيه، وإنَّه في تعدد الخبر لمبتدأ واحد أقوال: هذا أصحها وعليه

(١) يُنظر: عون العلي المالك:١/١١.

(٢) ديوانه: ١٨٩.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ١/٣٢٦.

الجمهور(١)، والثاني(٢): أنَّ الخبر لا يتعدد وما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبرًا والباقي صفة للخبر، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مُقّدر، والثّالث(٣): الجواز إن اتحدا في الإفراد والجملة، فالأول كما تقدم، والثاني نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج، ولا يجوز إن اختلفا، وذهب بعضهم (٤) أنَّه يجوز قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحدًا نحو: الرمان حلوٌ حامضٌ أي: مزّ، وزيدٌ أعسرُ أيسرُ أي: اضبط، وهو الذي يعمل بكلتا يديه، وهذا النوع يتعين فيه تَركُ العطفِ؛ لأنَّ مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحدة، وجوَّز أبو علي(٥) استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة، فيقال: هذا حلوٌ حامضٌ، قال صاحب البديع(٦): ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا بتقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر))(٧).

ثم ذَكَر بعدَ ذلك تنبيهًا يَتَعلقُ بتعددِ المبتدأ بقوله:((إذا تعدّدت مبتدآت مُتَوالِية فلك في الإخبارِ عنها طَرِيقَان أحدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله مع خَبره خبرًا لِمَا قبله، وهَكَذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، نحو: زيد عَمه خَاله أَخُوهُ أَبوهُ قَائِم، والمعنى: أبو أخي خال عم زيد قائم، والآخر: أن تجعل الروابط في الأخبار فَيُؤتى بعد خبر الأخير

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٥٥١/٢، تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:٢١٣، وهمع الهوامع :٤٠٢/١.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب:٧٨١، وحاشية الصبان:٣٢٥/١.

(٣) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:١٣٠/٣، وهمع الهوامع:٤٠٢/١.

(٤) يُنظر: المقاصد النحوية: ٥٦٠/١، وشرح الفارضي:٣٧٥/١.

(٥) المقصود به أبو علي الفارسي، يُنظر: شرح التسهيل:٣٢٧/١، والتذييل والتكميل:٨٨/٤. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

(٦) يُنظر: البديع في علم العربية: ٨٤/١.

(٧) عون العلي المالك: ٣١٩/١.

بها آخرًا لأوّل وتال لمتلو، مِثاله: زيدٌ هندٌ الأخوانِ العمرونَ ضاربوهُمَا عِندها بإذنه، والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد))[١]. ونقل عن أبي حيان قوله:((وهذا المثال ونحوه ممّا وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتّة))[٢]، ثم نقل عن السيوطي قوله في الفريدة[٣]:

وعَـــدَدِ الأخبـــارِ عاطفًـــا وَلا ... ونحـــو حلـــوٌ حـــامضٌ قـــد حُظِـــلا
فيـــه تَقَـــدُّمٌ وعَطـــفُ ، ثُـــمَّ إن ... مبتـــدآتٌ عاقبـــتْ أُخْبِـــرَ عَـــن
آخرهـــا وهـــو ومالـــه الخبـــر ... عـــن تلـــوه وهكَـــذَا وَمَـــا غَيـــر
لا أولا أضـــف إلـــى الضـــمير ... أو بـــالروابطَ ائـــتِ فـــي الأَخيـــر

ثم ذكر بعد ذلك تلميحًا جاءَ في ثلاثِ صفحاتٍ، تحدَّث في بدايَتِه عن لُغزٍ نحوي منظوم بقوله:((سأل بعضهم[٤]:

أيُّهـــا الفاضـــل فينـــا أفتِنـــا ... وأزِل عنَّـــا بفتـــوَاك العَنـــا
كيـــفَ إعـــراب نُحَـــاةِ النَّحـــو فـــي ... أنـــا أنـــتَ الضَّـــاربي أنـــتَ أنـــا

فأجاب بقوله:

أنـــا أنـــتَ الضَّـــاربي مبتـــدأ ... فَاعْتَبَرهَـــا يَـــا إمَامًـــا لســـنا
انـــتَ بعـــدَ الضَّـــاربي فاعلُـــه ... وأنـــا يُخبِـــرُ عَنْـــهُ عَلَنَـــا
ثُـــمَّ إنَّ الضَّـــاربي أنـــتَ أنـــا ... خَبـــرٌ عـــن أنـــتَ مـــا فيـــهِ أنثِنـــا
وأنـــا الجملـــةُ عنـــه خبـــرٌ ... وهـي مِن أنتَ إلَـى أنت أنـا...))[٥]

---

(١) عون العلي المالك: ١/٣١٩.٣٢٠.

(٢) ارتشاف الضرب:٣/١١٤٠.

(٣) الفريدة:١٦.

(٤) لم أقف على قائله، يُنظر الرجز في: بغية الوعاء:١/٤٧٠، خزانة الأدب:٦/٧٥.

(٥) عون العلي المالك:٣٢٠.

إنَّ هذا المثال الذي اجتزأناه لهو خيرُ دليلٍ على الإسهاب الذي اتَّسمَ بهِ منهجه في الشرح، فقد وجدنَاهُ يذكرُ الخلافات النحوية في جوازِ تعدد الخبر، ثم ينتقلُ الى موضوع آخر متعلق به وهو تعدد المبتدآت، وحكم تعدد أخبارها، ثمّ يُتبعُ ذلك كله بالتلميحاتِ، والتنبيهاتِ، والفوائد، التي تُضيع الفكرةَ الرئيسةَ، وتُقحِم القارئَ في موضوعاتٍ قد لا تنفعُه بشيء، فضلًا عن إيرادهِ الألغازَ النحوية، وتطعيمه بالأنظام الشعرية كل ذلك يؤكد الصّعوبة التي تعتري الشرح، وتُشعِر القارئَ بالملِ؛ لذلك اعتذر عنه أبو المعالي في مقدمته كما تقدم، ولم نجد هذا الغموضَ والتعقيد عند ابن مالك في شرحه للمسألة، فقد اختصرها بألطَفِ عبارةٍ، وأرشق أسلوب يستوي في فهمِهِ العالم والمتعَلم، استمع إليه وهو يشرحُ المسألة بقوله:((تعدد الخبر على ضربين أحدهما: تعدد في اللفظ والمعنى نحو: زيد كاتب حاسب، ونحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾ [سورة البروج الآية : ١٤.١٦]، وكقول الراجز:

فهذا بَتّي ... مُقَيّظٌ مُصَيّفٌ مُشَتّي

أنشده سيبويه[١]، والثّاني: تعدد في اللفظ دونَ المَعنى كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، بمعنى: مزّ))[٢] فالنصّانِ يُفصحانِ عن ما يجولُ في النفسِ من مقارنةٍ ولا أَرَى فائدةً من الحديثِ عنهُما أكثر من ذلك، وهذا المنهج قد دأبَ عليه أبو المعالي في أغلب المسائل التي شرحها.

٨. إنهاء بعض الأبواب والفصول بالخواتيم:

اعتنى أبو المعالي بوضعِ خواتيمَ عند نهاية بعض الأبواب، أو الفصول التي وردت في شرحه، إذ بلغ عددها خمسًا وعشرين خاتمة، وممّا لا شكَ فيهِ أنَّ هذه الخواتيم أَورَدها

(١) يُنظر: الكتاب:٢/٨٤.

(٢) شرح الكافية الشافية:١/٢٧٣.٣٧٢.

لأغراضٍ منها: إضافاتٌ على ما اغفَله في شرحه[١]، أو ذكر مسألة خلافيّة لم يكن لَهَا نصيبٌ في شرحه[٢]، أو ذكر أحكامٍ نحوية لم يذكرها في الشرح[٣]، او نقل مسائلةٍ نحوية عن النحاة السابقين[٤]، وغيرها من الأغراض التي ستتّضح في فصول الدّراسَةِ إن شاء الله تعالى.

ومن أمثلة هذه الخواتيم أنَّه ختم باب الاستثناء بخاتمةٍ بيَّنَ فيها ما فاته من الشرح بقوله: ((من أدوات الاستثناء (بيد) ويقال فيه: ميد وهو ملازم للإضافة إلا أن معناها معنى غير نحو: إنَّه كثير المال بيد أنَّه بخيل، ولا تقع مجرورة أو مرفوعة بل منصوبة، ولا تقع صلة ولا استثناءً متصلًا، وإنَّما يستثنى بها في الاستثناء المنقطع))[٥].

ومن أمثلة نقله للخواتيم عن السابقين ما نقله عن الأشموني[٦] مختتمًا بها باب الحال بقوله:((أعلم أنَّ الحال تنقسم باعتبارات الأول: باعتبار انتقالها ولزومها لصاحبها إلى المنتقلة: وهو الغالب والملازمة، والثاني: باعتبار قَصدِهَا لذاتها وعدمه، إلى المقصودة . وهو الغالب . والموطئة: وهي الجامدة الموصوفة نحو:﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴿١٧﴾﴾ [سورة مريم من الآية : ١٧] ، فإنّه ذَكَر بشرًا توطِئة لذكرِ سويًا، والثالث: باعتِبار التَوكيد والتبيين إلى المُبَيّنَة . وهو الغالب . وتُسمّى المؤسسة، والمؤكدة: وهي التي يُستَفاد معناها بدونها، والرابع : باعتبار جَرَيَانِها على مَن هِيَ له إلى الحقيقية وهو الغالب، والسببية نحو: مَرَرتُ بالدار، والخامس: باعتِبار الزّمان إلى مقارنة لعامِلِها . وهو الغالب.

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك:٢/٤٠.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:٢/٤٤٦.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٤٩٥.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٢/٨٢.

(٥) المصدر نفسه:٢/٤٠.

(٦) يُنظر: شرح الأشموني:٢/٤٤.٤٥.

ومقدرة وهي المستقبلة نحو: مَرَرَتُ برجُلِ مَعَهُ صَفَرٌ صائدًا بِهِ غَدًا، أي: مقدر ذلك، ومنه:﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [سورة الزمر من الآية :٧٣] قيل: ومَاضِيَةٍ ، ومثل لها في المغني[١]: بجاءَ زيدٌ أمسِ راكبًا، وسمّاها مَحكِيَّة))[٢].

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٦٠٦.

(٢) عون العلي المالك: ٢/٧١.٧٢.

المبحث الثاني

مصادره النحوية ومنهجه في النقل عنها

توطئة:

إنَّ أبا المعالي من النحاةِ المعاصرين، ممّا أتاحَ لهُ فُرصَة الرّجوعِ إلى المصادرِ التي سَبَقَته المُتقدِّم منها والمتأخر، و قد تَبَاينَت نُقُولَاتُهُ عنها بينَ النقلِ بالنصِ، والنقلِ بالمعنى، وكانَ منهجه في النقلِ عنها مبنيًا على النقل بالنصِ في الأعمِ الأغلب، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ أبا المعالي في مَوَاضِعَ كثيرةٍ يَنقلُ عن النحاةِ نصوصًا مقتبسةً مطولةً من غير الإشارةِ إلى أصحابها، ويمكن تقسيم مصادره التي نقل عنها على قسمين، الأول: المصادر التي نقل عنها مادته النحوية، الثاني: المصادر التي نقل عنها النظم النحوية.

أولًا . النقل عن المصادر:

نقلَ أبو المعالي من كتبِ المتقدّمينَ على قلة كَالكتاب لسيبويه ،والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والخصائص لابن جني، ولا مناصَ من القولِ في أنَّ أكثرَ نُقُولَاتِه كانت عن المتأخرين كَشرح التسهيل لابن مالك، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، أمّا المعاصرون له فلم يَنقل عَنهُم سوى النُظُم العلمية التي أَورَدَها في شرحه؛ لتوضيح القاعدة النحوية كما تَقَدم، وأغلب هذه النُظُم كانت منقولةً عن أبناءِ بلدته ولا سيَّما أبناءِ عُمُومَتِه، والظّاهرُ أنَّه من أُسرةٍ اشتُهِرَت في حُبِّها للنحوِ، والتأليفِ فيه، وفِيمَا يلي عرضٌ للمصادرِ التي وَرَدت فِي شرحِه للكافيةِ الشافية، مرتبةً بحسبِ كثرة ورودِها فيه، مراعيًا التسلسل الزمني فِيما إذا تساوى النقل عنهم في عددِ مرات ورودِها في الشرح، **وعلى النحو الآتي:**

أ. المصادر التي نقل عنها مادته النحوية:

(شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي الجياني)، جاء في المرتبة الأُولى فَهو من أَكثرِ الكتبِ التي استعَانَ بِها في شرحِه للكافية، إذ نقلَ عنه في مئتينِ وأربعينَ موضعًا(١)، ولا غرابةَ في ذلك، فهو المتن المشروح ولا شكَّ أنَّه يَرجِعُ إليه في كلِ ما كَتَب، فقد يُنَبِّه على ما فاتَ المُصنِّف، أو يوضحُ قولًا لهُ، أو يزيد عليه، أو يستدرك عليه ما فاته، إلى غير ذلك من طرائق النقل الأُخرى عنه، ثم يأتِي بعده (شرح التسهيل للمصنف أيضًا) إذ وردَ ذِكره في مئةٍ وثمانينَ موضعًا(٢)، و(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي)، إذ ورد ذكره في مئةٍ وستةٍ وثلاثين موضعًا(٣)، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري)، إذ ورد ذكره في سبعةٍ وثمانينَ موضعًا(٤)، و(ألفية ابن مالك المسماة بالخُلاصة)، فقد وَرَدَ ذكرُها في ثلاثةٍ وثمانينَ موضعًا(٥)، و(حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لمؤلفِها أبي العرفان محمد بن علي الصبان)، إذ وَرَدَ ذكرها في اثنين وسبعين موضعًا(٦)، و(التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك:١/٥٨، ١/ ١٠٤، ١/١٣٠، ١/١٥٥ ،١/ ٢٠٩، ٢/١٥٢، ٢/٢٩٤، ٢/٢٩٩ ،٢/ ٤٥١ ،٢/ ٥٧٣، ٣/١٩، ٣/٦٠/ ٦١، ٣/١٢٠، وغيرها.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/٦٤، ١/٢٠٣، ١/٣٠٩، ١/٤٠٦، ٢/٥، ٢/٧٦، ٢/١٤٨، ٣/٤٠، وغيرها.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/١٢١، ١/٢٩٥، ١/٤٦٠، ٢/١٦١، ٢/٣٣٥، ٢/٤٢٨، ٣/٧٩، وغيرها.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٢٢٧، ١/٣٣٠، ٢/١٢، ٢/٣٥، ٢/٣٣٨، ٣/١٥، وغيرها.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/١٢١، ١/٢٠٠، ٢/١٩٩، ٢/٥٣١، ٣/٤٤، وغيرها.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ١/١٥٤، ١/٣٧٦، ٢/٢٣، ٢/١٩٥، ٣/٣٢، وغيرها.

الأزهري)، إذ ورد ذكره في تسعةٍ وستين موضعًا[١]، و(شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك)، إذ ورد ذكره في واحدٍ وأربعينَ موضعًا[٢]، و(حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لمحمد بن مصطفى بن الخُضري)[٣]، قد ورد ذكره في ثلاثةٍ وثلاثين موضعًا[٤]، و(شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني)، ورد ذكره في ثمانية عشرَ موضعًا[٥]، و(حاشية يس على شرح قَطر الندى، للعلامة يس بن زين الدين العُليمي الحمصي)[٦]، إذ ورد ذكره في أحد عشرَ موضعًا[٧]، وأَورد كلًا من: (الخصائص لابن جني)[٨]، و(البهجة المرضية في شرح الألفية لجلال الدين السيوطي)[٩] في سبعةِ مواضع. أمّا:(الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن علي

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ١/١١٨، ١/١٩٩، ٢/٥٩، ٣/٢٦، وغيرها.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/١٠٧، ٢/٤٣، ٣/٢٨، وغيرها.

(٣) فقيه شافعيّ، عالم بالعربية، مولده ووفاته في دِميَاط في مصر، دخل الأزهر فمرض وصمّت أُذناه فعاد إلى بلده، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، له عدة مؤلفات، منها: (شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة) في الظاهرية، وتعليقات على شرح (حكمة العين) وحواشيه في المنطق، ورسالة في البلاغة، وغيرها ت ١٢٨٨هـ. تُنظر ترجمته في: فهرس الخزانة التيمورية:٣/٨٩، و الأعلام:٧/١٠٠.١٠١.

(٤) يُنظر: عون العلي المالك:١/٩١، ٢٠/٢، ٣/١١٨، وغيرها.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٤٢٩، ٢/٣١، ٣/٢٧، وغيرها.

(٦) يس بن زين الدّين بن أَبي بكر بن مُحَمَّد بن الشَّيخ عليم الحمصي الشافعي الشهير، مولده بحمص ورحل مَعَ وَالِده الى مصر وَنَشَأ فيهَا، له عدة مؤلفات منها: حَاشِيَة على المطول، وحاشية على الْمُخْتَصر، وحاشية على شرح التَّوْضِيح، وغيرها، تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:٤/٤٩٤.

(٧) يُنظر: عون العلي المالك: ١/٥٥٠، ٢/٩٣، ٢/١٢٣، وغيرها.

(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٢١٢، ١/٣٧٥، ٢/١٥٢، وغيرها.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٤٢٩، ٢/٣١، ٣/٢٧، وغيرها.

بن عبد الكافي السبَكي)[١]، و(بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي)[٢]، و(تاج العروس من جوهر القاموس لمحمّد مرتضى الحُسيني الزَّبيدي)[٣] فقد أَورد ذكر كل واحد منها في خمسة مواضع. وأمّا: (دُرةِ الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد الحريري)[٤]، و(المفصل في صنعة الإعراب لجارالله الزمخشري)[٥]، و(سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك الطائي الجياني)[٦]، و(البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي)[٧]، (والقاموس المحيط لمجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي)[٨]، و(شرح الدماميني على مغني اللبيب لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني)[٩] فقد أورد ذكر كلِ واحدٍ منها في ثلاثةِ مواضع. وقد نقل عن كلٍ من: (صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)[١٠]، و(المقتضب لأبي العباس المعروف بالمبرد)[١١]، و(مختار تذكرة أبي علي الفارسي لأبي الفتح عثمان ابن جني)[١٢]، و(الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري)[١٣]، و(البديع في

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ٥٠١/١، ١٢٧/٢، وغيرها.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٥٤٣، ١٠/٢،وغيرها.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٥٩/١، ١١٨/٣، وغيرها.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩٧/٢، ٥٢١/٢، ١٠٧/٣، وغيرها.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٧/١، ٤٨/٢، ٥٢١/٢، وغيرها.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٧/١، ٣١/٢، ٤٣٢/٢، وغيرها.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٤٥/١، ٤٣٦/١، ١٧٧/٢، وغيرها.
(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١٩٣/٢، ٢٠٣/٢، ١٠٨/٣، وغيرها.
(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢٦/١، ٥٢٨/١، ٢٤/٢، وغيرها.
(١٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢/٣، ٦٧/٣.
(١١) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٨/٢، ٩/٣.
(١٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٧/٢، ١١/٢.
(١٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢٦/١، ١١١/٢.

علم العربية لمجد الدين المعروف بابن الأثير)[١]، و(توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز)[٢]، و(إنباه الرواة على إنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي)[٣]، و(اللمحة في شرح الملحة لأبي عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ)[٤]، و(شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام النحوي)[٥]، و(شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين ابن عقيل)[٦]، و(المنح الحميدة في شرح الفريدة لأبي عبد الله محمد بابا بن الأمين المختار[٧])[٨] ، و(خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي)[٩]، و(فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني)[١٠]، في موضعين فقط. أمّا ما بقيَ من مصادره الأُخرى فقد نقل عن كل واحدٍ منها في موضعٍ واحدٍ فقط من شرحه وهي: (الكتاب لأبي بشر الملقب بسيبويه)[١١]، و(الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج)[١٢]، و(اللامات

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ٥٦٤/١، ٣٢٧/٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٤١٧/١، ٥٧٨/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٥٥/١، ٢٧/٣.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٣٢/١، ٢٥/٣.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٦٢/٢، ٤٩٣/٢.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/١، ٥١٣/١.

(٧) هو: التنبكتي السوداني مؤرخ من أَهل تنبكت في إفريقية الغربية، أصله من صنهَاجة، وكان عالمًا بالحديثِ والفقه، له تصانيف منها:(نيل الابتهاج بتطريز الديباج) في تراجم المالكية، و (كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج) من التراجم أيضًا، وغيرهما من المؤلفات، توفي في تنبكت ١٠٣٢هـ ، تُنظر ترجمته في: در الحجال في أسماء الرجال:١٥، و الأعلام:١/ ١٠٢.١٠٣.

(٨) يُنظر: عون العلي المالك:١٤٤/١، ٣٠١/١.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٥٩/١، ٣٨٤/٢.

(١٠) يُنظر: المصدر نفسه: ١٤/٢، ٢١٣/٢.

(١١) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢٣/١.

(١٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٤/١.

للزجاجي)[١]، و(شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي)[٢]، و(شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد بن عبد الله بن سعيد العسكري)[٣]، و(سر صناعة الإعراب لابن جني)[٤]، و(البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي)[٥]، و(أمالي ابن الشجري لأبي السعادات ابن الشجري)[٦]، و(الكافية في علم النحو لابن الحاجب)[٧]، و(شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن المعروف بابن عصفور)[٨]، و(المسائل السفرية في النحو لابن هشام الانصاري)[٩]، و(شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري أيضًا)[١٠]، و(مُوقد الاذهان ومُوقظ الوسنان في الألغاز النحوية والنكت الأدبية لابن هشام الأنصاري أيضًا)[١١]، و(المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين ابن عقيل)[١٢]، و(عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)[١٣]، و(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش)[١٤]، و(المقاصد الكافية في شرح الخلاصة الوافية

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ٤٩٨/٢.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٨٠/٣.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٩٧/١.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٣٥/٣.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢٣/١.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٤٥/٢.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه:٨٤/١.
(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٥٨/١.
(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٢٧/١.
(١٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٠١/٢.
(١١) يُنظر: المصدر نفسه: ١٠٦/٣.
(١٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٢/٢.
(١٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٤٥/٢.
(١٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٦٢/١.

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي)[١]، و(تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لأبي بكر بن عمر الدماميني)[٢]، و(المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني)[٣]، و(الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي)[٤]، و(المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي)[٥]، و(شرح قواعد الإعراب لمحمد محي الدين بن مصطفى مصلح الدين القوّجوي[٦] المعروف بشيخ زادة)[٧]، و(حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي)[٨]، و(شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي)[٩]، و(شرح اللبناني على السلم لمحمد بن الحسن البنَّاني[١٠])[١١]، و(حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ٤٥٧/٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٣٤/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢٤/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٥/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٩١/١.

(٦) كان عالمًا بالتفسيرِ والأصول وسائر العلوم الشرعية والعقلية، أَخذَ العلمَ عن والدهِ الذي كان من مشاهير العلماء ببلادِ الروم، كَانَ محبًا لأهلِ الصّلاح رَوَى التَّفسير في مسجده، صنَّف حاشيةً على تَفسِير البيضاويّ تقع في ثمانية مجلدات وهي: حاشية حافلة جامعة لِما تفرق من الفوائد في كتب التفاسير بعباراتٍ سهلة واضحة، ت ٩٥٠هـ. تُنظر ترجمته في: طبقات المفسرين:٣٨٢، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:٢١/١.

(٧) يُنظر: عون العلي المالك: ٤٠٤/٢.

(٨) يُنظر: المصدر نفسه:١٥٠/٢.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه:٤١٥/٢.

(١٠) هو: قاض فاضل من أَهل الرِباط مولدًا ووفاة، أقامَ في مَكّة عامًا أَخذ عن كثيرٍ من مُعَاصريه، وكان كثير التعليق على الكتب، فما من كتاب اقتناهُ إلا طرزه بشيءٍ من تعليقاته، من كتبه: (الفتح الودودي) يقع في ثلاثة أجزاء، و(حاشية على المكودي في شرح الألفية)، ت١١٣٣هـ، تُنظر ترجمته في: تعطير البساط بذكر تراجم قضاة الرباط:٤٤، والأعلام: ٢٥٠.٢٤٩/١.

(١١) يُنظر: عون العلي المالك: ١٥٨/١.

لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي)[١].

ب . المصادر التي نقل عنها النُظُم التعليمية:

سلكَ أبو المعالي في النقل عنها طَرِيقَين الأُول: ذكر الكتاب الذي نقل عنه النُظُم التعليمية ومؤلفه، الثاني: ذكر الكتاب الذي نقل عنه النُظُم التعليمية من غير نسبته إلى مؤلِفِه.

أمّا الكُتب التي نقل عنها النُظُم التعليمية وذكر مؤلفيها فهي:(الدرة الألفية لابن معط)[٢]، و(الدرر اللوامع لعلي بن محمد بن علي التَسولي اللمتي المعروف بابن بري)[٣]، و(الفريدة، لجلال الدين السيوطي)[٤]، و(الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي)[٥]، و(عقود الجُمان في المعاني والبيان لجلال الدين السيوطي أيضًا)[٦]، و(الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون لعبد الرحمن بن صغير الأخضري[٧])[٨]، و(الدرة الثمينة لمحمد الطيب بن إسحاق بن الزبير الأنصاري[٩])[١٠]،

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك:١/١٨٩.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/١٠٨.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٥٠٦.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٢١١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:١/٤٠.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/٣٩.

(٧) النطيوسي المغربي المالكي حكيم منطقي مشارك في أنواع من العلوم، ومن آثاره: السلم في المنطق وشرحه، والجوهر المكنون في ثلاثة فنون، ت ٩٨٣هـ. تُنظر ترجمته في: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢/٤٠٦.٤٠٧، ومعجم المؤلفين: ٥/١٨٧.١٨٨.

(٨) يُنظر: عون العلي المالك:٢/٥٤٦.

(٩) هو: مدرّس ولد ونشأ في مكان يسمى: (المراقد) بالمغرب، انتقل إلى المدينة سنة ١٣٢٥هـ، ودرّس في المسجد النبوي الشريف إلى آخر حياته، صنف كُتُبًا منها:(الدرة الثمينة) نظم به شذور الذهب في النحو، و(البراهين المُوضِحات في نظم كشف الشبهات) في التوحيد، و(تحبير التحرير في اختصار تفسير الإمام ابن جرير)، وغيرها من المؤلفات، ت ١٣٦٣هـ، تُنظر ترجمته في: معجم المؤلفين:١٠/١٠٨، و التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا:١/٢٩٤.

(١٠) يُنظر: عون العلي المالك:١/٣٦٣.

و(ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا لابن بونا الجكني الشنقيطي))[١]، و(نظم الشوارد لمهدي بن محمد الصالح الإدريسي[٢])[٣].

وأمّا الكتب الأُخرى التي نقل عنها النظم العلمية ولم يصرح بذكر مؤلِفيها فهي:(نظم الورقات)[٤]، و(نظم قوالب التخليص)[٥]، و(الجوهر اللامع)[٦]، و(المراقي)[٧]، و(القواعد النفيسة)[٨]، و(طلعة الأنوار)[٩]، و(مواعد الأطراب)[١٠]، و(قوالب التخليص نظم التلخيص)[١١].

---

(١) عون العلي المالك: ٩٧/١.

(٢) هو الشيخ المفسر مهدي بن الصالح ابن آد بن محمد القارئ، هو من كبار أواسط القرن الثالث عشر الهجري، وهو كأبيه في العلم وإجادة الخط، أخذ عمن أخذ عن والده، وورث عنه كتبًا كثيرة، وكتب بيده كثيرًا من الكتب بأجود خط ، أما العلوم التي غلبت عليه فله كثير من الشوارد في حل مشكلات النحو، واللغة، والتفسير، تُنظر ترجمته في: منتدا الأعلام والتراجم: https://alsoque.com/vb/showthread.php?p=١٤١٠٢.

(٣) يُنظر: عون العلي المالك: ٨١/١، ٣٠٢/٢.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٢/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٠/١.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٩.٧٨/١.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ١٣٦/١.

(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٦٣/١

(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٣/٢.

(١٠) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٧/٢.

(١١) المصدر نفسه:٤١/٣، هذه المصادر كلها لم أَقف عليها ولا على مؤلِفيها، على الرغمِ من طولِ البحث والتفتيش، حتى تواصلت مع المؤلف في يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/١٠/٢٠ الساعة الرابعة مساءً وأخبرني أنَّ (نظم الورقات)، و(نظم قوالب التلخيص)، و(مواعد الإطراب) للشيخ حمدا بن محمد الخضر الإدريسي، وأما (المراقي) و(طلعة الأنوار) للشيخ عبد الله بن إبراهيم العلوي، و(الجوهر اللامع) للشيخ المحمود بن حماد الإدريسي، و(القواعد النفيسة) لمحمد الأمين الأنصاري.

ثانيًا . النقل عن الأعلام:

ويمكن تقسيم الأعلام الذين نقل عنهم على قسمين أيضًا: أعلام نقل عنهم المسائل النحويةَ، وآخرون نقل عنهم النظم التعليمية:

أ . الأعلام الذين نقل عنهم المسائل النحوية:

لم يكتفِ أبو المعالي بالنقل عن مصادر النحاة فحسب، وإنَّما نقل عن النحويين من أعلام البصرة والكوفة، فقد صرَّح في مواضعَ كثيرة بالنقل عنهم وذكرَ أسمائِهم صراحةً، وفيما يلي عرضٌ للنحويينَ الذينَ نقلَ عنهم المسائل النحوية مرتبةً بحسب وردِوها في الشرح كثرةً وقِلة:

أكثر الذين نقل عنهم في شرحه:(أبو حيان الأندلسي) فقد ذكره في اثنينِ وثمانين موضعًا(١)، ثم يليه (أبو العرفان محمد بن علي الصبان) نقل عنه في ستين موضعًا(٢)، ثم يليه (جلال الدين السيوطي) صرَّح بذكره في اثنين وأربعين موضعًا(٣)، و(أبو بشر الملقب بسيبويه) صرَّح بالنقل عنه في ستةٍ وثلاثين موضعًا(٤)، ويليه (ناظر الجيش) أَورده في شرحه في اثنين وثلاثين موضعًا(٥)، و(بدر الدين الدماميني) ذكره في ستةٍ وعشرين موضعًا(٦)، و(الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة) جاء النقل عنه في اثنين وعشرين موضعًا(٧)، و(الخُضري) أَورده في عونه في سبعة عشر موضعًا(٨)، و(ابن مالك الطائي الجياني) ورد ذكره في الشرح في خمسةَ عشر موضعًا(٩). وأربعةُ أعلامٍ

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ١/ ٣٩، ٧٥/١، ٤٧٥/١ ، ٤٨٠/١، ١٢٩/٢، ٤٢/٣، ٧٤/٣، ٩٤/٣، وغيرها.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٥٤/١، ١٨١/١، ٤٧٦/١، ٣٢٩/٢، ٤٤٨/٢، ٣٧/٣، ٤٦/٣، وغيرها.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٠/١ ، ١/ ٣٩٢، ٧٤/٢، ٢٢٥/٢ ، ٣٩/٣، ٧٤/٣، وغيرها.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٢/١، ٩٦/١، ٩٨/٢، ٣٤٠/٢، ٤٠/٣، وغيرها.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٥٣/١، ٦١١/١، ٣٩٣/٢، ٨٣/٣، وغيرها.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٦/١، ٤٨١/٢، ٧٠/٣، وغيرها.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/٢، ٣٦٨/٢، ٢٥/٣،وغيرها.

(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٣/١، ٢٢٥/٢، ٤٠/٣، وغيرها.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه:٧٤/١، ١١٢/٢، ٤٢٢/٢، وغيرها.

أَورد ذِكرَ كلِ واحدٍ منهم في أربعةَ عشرَ موضعًا وهم: (أبو العباس المعروف بالمبرد)[١]، و(أبو سعيد السيرافي)[٢]، و(أبو علي الفارسي)[٣]، و(أبو الفتح عثمان بن جني)[٤]. وهناك تسعة أعلام نقل عن كل واحد منهم في تسعةِ مواضع وهم :(الكسائي)[٥]، و(الفراء)[٦]، و(أبو إسحاق الزجاج)[٧]، و(محمد بن أبو بكر ابن الأنباري)[٨]، و(أبو محمد الحريري)[٩]، و(جار الله الزمخشري)[١٠]، و(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي)[١١]، و(الرضي الأستراباذي)[١٢]، و(العلَّامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي)[١٣]. وثمانيةُ أعلام أشارَ إلى كل واحد منهم في سبعةِ مواضع وهم:(أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي)[١٤]، و(أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان)[١٥]، و(ابن خروف الإشبيلي)[١٦]، و(ابن يعيش)[١٧]، و(ابن

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ١٦٥/١، ١٦٤/٢، ١٠٢/٣، وغيرها.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٢٧/١، ٢٢٢/٢، ٨٠/٣ ، وغيرها.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٨٢/٢، ٣٩١/٢ ، ١١٣/٣، وغيرها.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٧/١، ٤٣٧/٢، ١١٣/٣، وغيرها.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٦/٢، ١٥٢/٢، ٢١/٣، وغيرها.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه:١٦٧/١، ٧٠/٢، ١٤٤/٢، وغيرها.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٣/٢، ٣٣٧/٢، ٩٧/٣، وغيرها.
(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٦/٢، ٢٢٢/٢، ٧٣/٣، وغيرها.
(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٣٣/٢، ٥٢١/٢. ١٢١/٣، وغيرها.
(١٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٧/١، ٣٨١/٢، ٦٦/٣، وغيرها.
(١١) يُنظر: المصدر نفسه: ١٤٩/٢، ٣٥٧/٢، ٤٣٦/٢، وغيرها.
(١٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٨٥/٢ ،٢٠٤/٢، ١٢١/٣، وغيرها.
(١٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢٣/٢، ١٦٩/٢، ٣/ ٩٢، وغيرها.
(١٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢١٦/٢ ،٣٩٣/٢، ٣ /٤٥، وغيرها.
(١٥) يُنظر: المصدر نفسه:١٠٤/١، ٢/ ٣٠٣، ٢/ ٣٩٦، وغيرها.
(١٦) يُنظر: المصدر نفسه: ١٦٢/١، ٣٠٢/٢، ٩٠/٣، وغيرها.
(١٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٧/١، ٣٧٨/١، ٤٧/٣، وغيرها.

الحاجب)[١]، و(أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي)[٢]، و(بدر الدين ابن الناظم)[٣]، و(ابن أبي الربيع الإشبيلي)[٤]. وستةُ أعلام ورد ذكر كل واحد منهم في ثلاثةِ مواضع وهم:(أبو جعفر النحاس)[٥]، و(مجد الدين ابن الأثير)[٦]، و(محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي)[٧]، و(ابن هشام الأنصاري)[٨]، و(أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي)[٩]، و(محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني)[١٠]. وثلاثةَ عشرَ علمًا استعان بالنقل عنهم في موضعين وهم:(الأصمعي)[١١]، و(ابن سعدان)[١٢]، و(ثعلب)[١٣]، و(ابن النحاس)[١٤]، و(ابن سيدة)[١٥]، و(طاهر بن أحمد بن بابشاذ)[١٦]، و(ابن برهان النحوي)[١٧]، و(ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري)[١٨]، (وأبو البقاء العكبري)[١]، و(ابن الخباز)[٢]، و(تاج الدين ابن

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ١/١١٤، ١/٥٦، ٢/١٩٠، وغيرها.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/١٢٢، ٢/٧١، ٢/٥٨٠ ، وغيرها.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٣٣٨، ٣/٣٩، ٣/٨٣ وغيرها.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٣٢٧، ٢/٣٥١ ،٣/٥٢، وغيرها.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٤٠٥، ٢/١٦٧، ٢/٢١٢.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٥٦٤، ٢/١٤١، ٣/١١٢.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٢٩٢، ٢/٢٠٥، ٣/٤٠.

(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/١٣٣، ٣/٧٣، ٣/٨٧.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٤٤٩، ٢/٢١٧، ٢/٣٩٣.

(١٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٢١٣، ٢/٤٠٢، ٣/١٤.

(١١) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/١٢٩، ٣/٢١.

(١٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٣٤٩، ٢/٤٧٧.

(١٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٣٧١، ٢/١٠.

(١٤) يُنظر: المصدر نفسه:٢/٩٧ ،٢/٤٦١.

(١٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٦٧، ٢/٨٧.

(١٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٢٦، ٣/٢١.

(١٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٢٦، ٣/٢١.

(١٨) يُنظر: المصدر نفسه:٢/٢٨٩، ٣/٥٣.

مكتوم)[٣]، و(محمد محي الدين بن مصطفى مصلح الدين القوجوي)[٤]، و(عبد الله بن عبد الرحمن الدنوشري)[٥]. ثم صرَّح بذكرِ خمسةٍ وعشرين علمًا في موضعٍ واحد من شرحه وهم:(أبو زيد الأنصاري)[٦]، و(ابن الأعرابي)[٧]، و(محمد بن عبد الله النحوىّ الكوفي المعروف بابن قادم[٨])[٩]، و(ابن درستوريه)[١٠]، و(أبو نصر الجوهري)[١١]، و(أبو منصور الجواليقي)[١٢]، و(ابن عطية الأَندلسي)[١٣] ،و(أبو سعيد علي بن مسعود[١٤])[١٥]. و(ابن رشد الحفيد[١٦])[١٧].

=

(١) يُنظر: عون العلي المالك:١/٧٠، ٢/٣٧١.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٨٨، ٣/٩٩.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١/٤١٧، ٢/١٢٨.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٣/٩٢، ٢/٤٠٤.

(٥) المصدر نفسه: ٣/٦٥، ٢/١٢٣.

(٦) المصدر نفسه: ٢/٢٢٣.

(٧) المصدر نفسه:٢/٥٢٩.

(٨) هو أستاذ ثعلب، نحوي، لغوي صحب الفراء، وأخذ عنه احمد بن يحيى وثعلب، من تصانيفه: الكافي، والمختصر وكِلاهُمَا في النحو، وغريب الحديث ،ت ٢٥١هـ ، تُنظر ترجمته في: أنباه الرواة على انباه النحاة:٣/١٥٦، ومعجم المؤلفين:١٠/٢٣١.

(٩) يُنظر: عون العلي المالك:٢/٤٥.

(١٠) المصدر نفسه:٢/١٧١.

(١١) المصدر نفسه:٢/١٥٢

(١٢) المصدر نفسه:٢/٢٩١.

(١٣) المصدر نفسه:٢/١٨.

(١٤) لم أقف على ترجمةٍ له في كتب التراجم، وقد نقل عنه أبو حيان الأندلسي في كتابه: ارتشاف الضرب من لسان العرب:٣/١١٠٥.

(١٥) يُنظر: عون العلي المالك:٢/٣٨٥.

(١٦) العلَّامة فيلسوف الوقت أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد ابن الشيخ المالكية بن أحمد بن رشد الحفيد، وله من التصانيف: (بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه)، و(الكليات في الطب) و(مختصر المستصفى في الأصول)، والراجح أنَّه توفي٥٢٠هـ ، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٢٦، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:٤/٣٦٧.

(١٧) يُنظر: عون العالي المالك: ٢/١٠٠.

و(أبي نزار الحسن بن صافي[١])[٢]، و(أبو مصعب الخشني[٣])[٤]، و(أبو زكريا النووي)[٥] و(ابن فلاح اليمني النحوي)[٦]، و(ابن حمدان[٧])[٨] ، و(ابن الزملكاني)[٩]، و(ابن أم قاسم المرادي)[١٠]، و(برهان الدين ابن الأبناسي[١١])[١٢]،و(ابن عرفة٨٠٣هـ[١٣])، و(إبن مرزوق الحفيد[١])[٢]، و(بدر الدين

(١) ولد الحسن بالجانب الغربيّ من مدينة السلام بشارع دار الرقيق، برع فى النحو حتى صار أنحى أهل طبقته، لقّب نفسه ملك النحاة، وكان يسخط على من يخاطبه بغير ذلك، توفى بدمشق يوم الثلاثاء من شوال سنة ثمان وستين وخمسمئة. تُنظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة:١/٣٤٠.٣٤١.

(٢) يُنظر: عون العلي المالك:١/٣٥٣.

(٣) العلَّامة اللغوي إمام النحو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الخشني الأندلسي الجياني النحوي، أخذ عن والده، أقرأ العربية دهرًا وله مصنف في شرح غريب السيرة، ومصنف كبير في شرح كتاب (سيبويه)، ت٦٠٤هـ، تنظر ترجمته في: سيرة اعلام النبلاء: ١٦/ ٤٠

(٤) يُنظر: عون العالي المالك: ١/٣٨٥.

(٥) المصدر نفسه:٢/١٦٤.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه:١/١٤٩.

(٧) محمد بن احمد بن حمدان بن علي بن عبدالله بن سنان، الإمام الحافظ، أبو العباس، كان حافظًا للقرآن ،عارفًا بالحديث والتاريخ والرجال والفقه ، ت٦٩٥هـ ، تُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٢/٢٥١.٢٥٢، وغاية النهاية في طبقات القراء:٢/٦١.

(٨) يُنظر: عون العلي المالك:٢/٢١٢.

(٩) المصدر نفسه: ٢/١٨.

(١٠) المصدر نفسه:٢/٢١.

(١١) برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي ثم القاهري فقيه شافعيّ، ولد بأبناس من قرى الوجه البحري بمصر، له مؤلفات منها: (العدة من رجال العمدة)، و (الدرة المُضية في شرح الألفية) وغيرها من المؤلفات ت٨٠٢هـ. تُنظر ترجمته في: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد:١/٤٥٦، و المقفى الكبير:١/٨٨، و المجمع المؤسس للمعجم المفهرس:١/٢٤٨.٢٤٩.

(١٢) يُنظر: عون العلي المالك:٢/٣٦.

(١٣) أبو عبد الله: إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، مولده ووفاته فيها، من كتبه:(المختصر الكبير) في فقه المالكية، و(المختصر الشامل) في التوحيد، و(مختصر الفرائض)، ت ٨٠٣هـ، تُنظر ترجمته في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:٩/٢٤٠، والأعلام: ٧/٤٢.٤٣.

الدين العينى)[٣]، و (أحمد ابن غازى المكناسى الأصل الفاسى الإقباري[٤])[٥]، و(عبدالقادر بن عمر البغدادي)[٦]، و(عبد الله بن إبراهيم العلوي[٧])[٨]، و(محمد بن محمد بن حسين الأنبابي[٩])[١٠]، و(محمد الأمين الشنقيطي)[١١].

=

(١) محمد بن احمد بن محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني شمس الدين ابو عبد الله، فقيه اصولي، ومفسر، ومقرئ، ولغوي، وبياني، من مؤلفاته:(روضة الأريب في شرح التهذيب)، (المفاتيح المرزوقية في استخراج رموز الخزرجية في العروض)، توفي٨٤٢هـ. تُنظر ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج:٤٩٩، ومعجم المؤلفين:٣١٧/٨، ومُعجَمُ أعلام الجزائِر: ٢٨٩.

(٢) يُنظر: عون العلي المالك: ٥٨/٢.

(٣) المصدر نفسه:١٢٤/١.

(٤) شيخ فقيه، علّامة مشارك مشاور، نقاد بارع، نحوي أستاذ ضابط متقن، ولِيَ إمامة القرويين أزيد من عشرين سنة ولم يحصل له فيها سهو قط، أخذ عن والده وغيره من شيوخ عصره توفى سنة ٩٤٣هـ، تُنظر ترجمته في: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس:٥٨٧/٥، والمدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية:١٥٢.

(٥) يُنظر: عون العلي المالك: ٩٣/٣.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه:٤١٥/٢.

(٧) فقيه مالكي، من قبيلة إدوعل من الشناقطة، تجرد أربعين سنة لطلب العلم في الصحاري والمدن، وأقام بفاس مدة، من مؤلفاته: (نشر البنود) يقع في ثلاثة مجلدات وهو شرح لألفية نظمها في أصول الفقه سماها:(مراقي السعود)، و (نور الأقاح) منظومة في علم البيان، حج وعاد إلى بلاده وتوفي فيها سنة ١٢٣٥هـ، تُنظر ترجمته في: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط:٣٨/١، والاعلام:٦٥/٤.

(٨) يُنظر: عون العلي المالك:١١٤/٣.

(٩) هو: الشافعي شمس الدين عالم مشارك في أنواع من العلوم، ولد بالقاهرة وتلقَّى جميع العلوم المتداولة في عصره بالأزهر، ودرّس فيه، وعين امينًا لفتوى مشيخة الازهر فشيخًا للأزهر مرتين، من تصانيفه الكثيرة:(حاشية على شرح احمد الدردير على رسالته في البيان سمّاها تُحفَة الاخوان)، و (حاشية على شرح القطر لابن هشام في النحو) وغيرها من المؤلفات، توفي بالقاهرة في ٢١ شوال ١٣١٣هـ ، تُنظر ترجمته في: الاعلام: ٧٥/٧ ، ومعجم المؤلفين:٢٠٩/١١.

(١٠) يُنظر: عون العلي المالك:٤٥/١.

(١١) يُنظر: المصدر نفسه:٤٥/١.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ من أَبرز مظاهر منهجه في النقل عن الأعلام أنَّه كان يترجم بشيءٍ من الإيجاز لأغلب النحاة المشهورين الذين ورد ذكرهم في متن ابن مالك، ومن أمثلة ذلك قوله في ترجمة الخليل هو: ((الإمام شيخ الشيوخ الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، نحوي لغوي عروضي، استنبط العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلهم، واستنبط أيضًا من علم النحو ما لم يُسبق إليه، ولد رحمه الله سنة مائة، وتوفي سنة خمس وسبعين ومائه))[١] ، وقوله في ترجمة ابن جني:((هو الشيخ العلَّامة أبو الفتح عثمان بن جني من أحدق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو؛ وسببه أنَّه كان يقرأ النحو بجامع الموصل فمرَّ به أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها، فقال له أبو علي: زَبَّبتَ قبل أن تُحَصرِمَ، فلومه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف مولده قبل الثلاثين وثلاثمائه، وتوفي لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائه))[٢]، وغيرهم كالمبرد[٣]، وابن كيسان[٤]، و الزجاجي[٥] .

وممّا يؤخذ على منهجه أنَّه تركَ ترجمةَ النحاة المغمورين الذين نقل عنهم، وكان الأَجدر به أن يُعرّف بهم بدلًا من تعريفه بالمشهورين منهم، ولعله أعرض عن ترجمتهم؛ لكونهم معروفين عنده، ولا سيَّما النحاة الذين هم من أهل بلدته وأبناء عمومته.

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك: ٤٨٢/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٦١٢/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٧٠/١-٣٧١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٠٥/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٤١٩/٢

ب . الأعلام الذين نقل عنهم النُظُم التعليمية:

أكثر أبو المعالي من نقلِ المَنظُومَات التعليمية عن معاصريه من الشيوخِ والنحاة، فلا تكاد تجد مسألةً نحويةً أَوردها في شرحه إلا ويشفعها بمنظومةٍ تعليمية، ربما يبتدأ بها المسألة، أو يضمّنها في الشرح، أو قد يختم بها المسألة النحوية[١]، والغرضُ مِنها تسهيلُ فهمِ المسألة النحوية على القارئِ، بُغية حفظها وفَهمها، وربُّما كان هذا المنهج سائدًا في مؤلفات الأفارقة، ويبدو لي أنَّ الإكثارَ من هذه المنظومات قد يؤدي إلى الخَلطِ في المسائلِ وضياع القاعدة التي يعرضها النحوي، والذين نقل عنهم هذه النُظُم كثيرون منهم: (الفارسكوري[٢])[٣]، و(ابن بونا الشنقيطي)[٤]، و(الشيخ أحمد بن كداه)[٥]، و(مهدي الإدريسي)[٦]، و(عثمان بن فودي الفلاني[٧])[١] و(أبو مريم حمزة بن عثمان

---

(١) أكثر هؤلاء الأعلام الذين أورد المنظومات عنهم لم أقف على ترجمةٍ لهم، على الرغم من طول البحث والاستقراء والتفتيش في كتب التراجم، إلى أن راسلتُ المؤلفَ عن طريق تطبيق واتساب يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/١٢/٢، الساعة الحادية عشرة مساءً، فذكر لي أنَّ هؤلاء أكثرهم من علمائِنا، وأكثرهم من أهل القرن المنصرم، وتراجمهم لا توجد إلا في الجوهر الثمين للشيخ العتيق الذي لَمّا تكتمل طباعته بعد، وخُلاصة ما ذكره لي أنَّ ترجمَتهم بِها حاجة إلى وقتٍ طويل وجهدٍ حثيث، وهؤلاء الأعلام منهم ما زال على قيد الحياة، ومنهم من توفاه الله، ومنهم من لا يعرف ترجمته إلا ذووه؛ لذلك رأيتُ وبناءً على مراسلاتِه أنَّه من الصعوبة بمكان وضع تراجم لهم.

(٢) هو عمر بن محمد بن ابي بكر المصري، الشهير بالفارسكوري، عالم، أديب، مشارك في بعض العلوم، من مؤلفاته: (جوامع الاعراب وهوامع الآداب) نظم فيه جمع الجوامع وشرح همع الهوامع، و (البهجة الجديدة والنهجة الرشيدة وشرحها) وسمّاها: (الحجة السديدة في فتح الفتوح بشرح ريحانة الروح)، و (نظم الارتشاف في النحو)، توفي بدمياط من اعمال مصر في ١٧ شوال ١٠١٨هـ. تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:٢٢١/٣، وهدية العارفين: ٧٩٦/١.

(٣) يُنظر: عون العلي المالك: ٤٨/١، ٧٣/١، ٢٢١/٢، ٦١٤/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٢٠٤/١، ١٥/٢، ١١٤/٣، وغيرها.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٤/١. ٥٦/٢.

(٦) يُنظر: عون العلي المالك: ٢٣٥/١، ١٣٨/٢.

(٧) هو مجدد وعالم دين نيجيري من الدعاة الى الدين الإسلامي، أَسهم في نشر الإسلام في نيجيريا ونبذ عبادة الأوثان، له كثير من المؤلفات منها: (الحصن الرصين في علم التصريف)، و(ضياء التأويل في معاني التنزيل)، و (ياالله قصيدة بالفلانية)، و(كفاية المهتدين)، وغيرها، ومن أبرز أعماله تكوين دولة إسلامية في =

الأنصاري)[٢].

ممّا تقدم نستنتج أنَّ شرح الكافية الشافية لأبي المعالي موسوعة ضمّت في طيّاتِها مصادر متنوعة، فلم يقتصر نقله عن مصادر النحويين فحسب؛ بل نقل عن مصادر لغوية، وفقهية، وفلسفية، فضًلا عن نقله عن كتب الحديث الشريف وشروحه، والأخبار والسير، أمّا الأعلام فقد كان مكثرًا من النقل عنهم، ولم يكن نقله مقتصرًا على المشهورين من أعلام البصرة والكوفة، وإنَّما نقل عن نحاة مغمورين قلمّا نجد لهم ذكرًا في المصادر النحوية كما تقدم، فضًلا عن نقله عن الأعلام والعلماء الأثبات من المحققين الذين عاصروه، فقد نقل لنا عن كثيرٍ من علماء أفريقيا الذين لم نكن نعرف كثيرًا بهم، وحقًا فأنَّ هذا الكتاب موسوعةٌ نحويةٌ ولغويةٌ، ضمّت في طيّاتها آراءً لإعلامٍ لم تكن لنا معرفةٌ بكثيرٍ منهم، وسنتعرف على مسالِكه في النقل عنهم، وقيمة آرائهم النحوية، وكيفية إفادة أبي المعالي منها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ثالثًا . طرائقه في النقل عن المصادر والأعلام:

يمكن حصر طرائقه في النقل عن المصادر و الأعلام في أربعةِ اتجاهات وهي: النقل النصي، والنقل بالمعنى، والنقل بالواسطة، والنقل من غير إشارة إلى المصدر:

النقل النصي:

نعني به النقل التام عن المصادر والأعلام من غير تصرف في النص المنقول، وهذه السِمَة هي الغالبةُ على منهجِه في أغلبِ ما نَقَله عن المصادر كما تقدم، فلا يكاد

=

شرق نيجيريا وغرب تشاد، توفي عام ١٢٣٢هـ ، تنظر ترجمته في: ويكيبيديا ، https://ar.m.wikipedia.org/wiki

(١) ينظر: عون العلي المالك:١/٢٤٨.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٥٦٣، ٢/٣٣٥، وغيرها

يذكرُ بابًا نحويًا أو مسألة نحوية إلا ونقل آراء العلماءِ عن مصادِرِهم نقلًا نصيًا من دون تصرف، وبعد الفراغِ من النص الذي نَقَل عنه قد يرمز إليه بالرمز: (اه) إيذانًا بنهايته، وقد يشيرُ إلى الكتاب الذي نقل عنه النص بعبارة مقتطعة، ومن أمثلة ذلكَ ما نقله عن كتابِ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وأشارَ إليهِ بعد نهاية النص بالرمز: (التصريح) عند حديثه عن الاسم واللقب في باب النكرة والمعرفة بقوله:(((وأَتبع) له في الإعراب أو بدلا أو عطف بيان (إن بعضهما تركبا) نحو: رأيتُ زيدًا أنفَ النَّاقة، (أو ركبا معا) هذا عبد الله عابد الكلب، ويجوز القطع على التّبعيّة إما برفعِهِ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، أو بنَصبِه مفعولًا به لفعلٍ محذوف، فتقول على الإتباع: جاءني عبد الله زين العابدين برفعِهما، ورأيتُ عبد الله زين العابدين بنصبهِما، ومررتُ بعبدِ الله زين العابدين بجرهِما، وإن شئتَ قطعتَ من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، ومن الجر إلى الرفع والنصب، فالرفع بتقدير: هو، والنصب بتقدير: أعني، ولو أظهر لجاز، كما في التصريح))[1].

ومن الأمثلة الأخرى ما نقله عن السيوطي في همع الهوامع ورمز إليه بـ (همع) بعد تمام النص، عند حديثه عن حذف ما بعد أداةِ الاستثناء إلا أو غير إذا سُبِقتا بليس بقوله: ((يجوز حذف ما بعد إلّا وبعد غير، وذَلِك بعد ليس خاصّة، يُقَال: جاءَنِي زيد ليس إلّا، أو ليس غير أي: ليس الجائي إلّا هو أو غَيره، وقبضتُ عشرَة ليس إلا وليس غير أي: ليس الجائي إلا هو أو غيره ، أو ليس غير ذلك مقبوضًا...همع))[2].

و تارةً يُشيرُ إلى صاحبِ النصِ قبلَ البدء به، أو في أثناء الشرح، من غير التصريح بالمصدر الذي نقل عنه المسألة، ومن أمثلة ذلك ما نقله عن ابن جني، عند حديثه عن الكلام التام والناقص بقوله:((اعلم أنَّه قد يُزاد على الكلامِ التّام فيعود ناقصًا،

(١) عون العلي المالك:١/١٩٩، ويُنظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو:١/١٣٥.
(٢) عون العلي المالك: ٢/ ٢٧، ويُنظر: همع الهوامع: ٢/٢٧٦.

قال ابن جني: وذَلِك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام، فإن زدتَ عليه فقلت: إن قام زيد، صار شرطًا واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زدت عليه أَن المفتوحة فقلت: أنَّ زيدًا منطلق احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها، فقال: بلغني أنَّ زيدًا منطلق....))(١)

النقل بالمعنى:

نعني به أن ينقل نصًا ويغير فيه من خلال تغيير بعض ألفاظِه، أو بالزيادة عليه، أو حَذفِ بعض من ألفاظه، وهذه الطريقة لم يعتمد عليها أبو المعالي في النقل إلا في مواضع قليلة، بل كان المنهج السائد عنده نقل النص بتمَامِه كما تقدم، ومن أمثلة ذلك ما نقله عن سيبويه عند حديثه عن جزمِ المعطوف على الجواب المنصوب على توهم سقوط فاء السببية بقوله:((سألتُ الخليلَ عن قوله عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾[سورة المنافقون من الآية :١٠] ، فقال هذا كقول زهير(٢):

بدا لي أني لستُ مُدركَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جَائيًا

أي: كما جروا الثاني؛ لأنَّ الأوّل قد تدخله الباء، فكأنَّها ثابتة فيه فكذلك جزموا الثاني؛ لأنَّ الأول يكون مجزومًا ولا فاء فيه، فكأنَّه مجزوم))(٣).

وتمام نص سيبويه هو قوله:((وسألت الخليل عن قوله عز وجل:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة المنافقون من الآية :١٠]، فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لستُ مُدركَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جَائيًا

(١) عون العلي المالك: ٥٧/١، ويُنظر: الخصائص: ٢٧٤/٢.

(٢) ديوانه:٢٨٧.

(٣) عون العلي المالك:٤٠/٣.

فإنَّما جروا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لَمّا كانَ الفعلُ الذي قَبلَه قد يكون جزمًا ولا فاءَ فيه تكلَّموا بالثاني، وكأنَّهم قد جَزَموا قبله، فعلى هذا تَوَهَّموا هذا))[1].

ومن أمثلة نقله بتصرف ما نقله عن الشاطبي عند حديثه عن أنواع البدل بقوله: ((أعلم أنَّ أنواع بدل الاسم جارية في بدل الفعل، كما هو ظاهر، فقد يكون فيه بدل الكل من الكل، ومنه قوله: **مَتى تأتنا تُلمِم بِنا فِي دِيَارِنَا**[2]، وكذلك قوله تعالى:﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ**﴾[سورة الفرقان من الآية : ٦٨-٦٩]...اه شاطبي))[3].

وتمام النص بالمقاصد الشافية هو قوله:((إن بدل الفعل من الفعل يتصور في بدل الاسم من الاسم فقد يكون فيه بدل الكل من الكل، ومنه قوله: **متى تأتنا تُلَمِم بنا في دِيَارنا**، وقول الآخر[4]:

يغْدُوا عليكَ مُرَجِّلِينَ، وكذلك الآية الكريمة:﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ**﴾ [سورة الفرقان من الآية :٦٨-٦٩]...))[5].

---

(١) الكتاب: ٣/١٠٠.١٠١.

(٢) شطر بيت لعبيد الله بن الحر: يُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١/٢٣٢ ، والعدة في إعراب العمدة: ٢/٥٠.

(٣) عون العلي المالك: ٢/٤٥٦. ٤٥٧.

(٤) جزءٌ من شطر بيتٍ لبعض بني أسد، يُنظر: شرح أبيات سيبويه:٢/١٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٧٠٧.

(٥) المقاصد الشافية: ٥/٢٣٠.

النقل عن المصادر من غير الإشارة إليها:

ونعني بهِ نقل النصوص عن المصادرِ من غيرِ التصريح بذكرِها، وهي طريقةٌ منهجيةٌ سَلَكَها أبو المعالي في كثيرٍ من النصوصِ التي نَقَلها، إذ نراهُ يكثرُ من النقل الحرفي عنها من غير الإشارةِ إليها(١)، وهذا منهج دأبَ عليه أبو المعالي في نقولاتِه، ومن أمثلة ذلك ما نقله عن الشاطبي من غير الإشارة إليه عند حديثه عن الاستغناء بالشرط عن الجواب إن دلت عليهِ قرينة بقوله: ((ولا يَعنِي بإغناء الشرط عن الجواب كونَ الشرطِ هو الدالَّ بنفسه فقط، بل المقصود أنَّه يُذكر دونَه فيَستَقِل الكلامُ اتِّكَالًا على ما عندَ المُخاطَب من العِلم، والعِلم الحَاصِل عند المخاطَب قد يكون لتقدُّم ذكرِ معنى الجواب بَعينِه، ويكون لتقدُّم ما يدل عليه وليس به، وقد يكون لغير ذلك، فمن الأول قولك: أُكرِمُكَ إنْ أكرمتَني، وآتِيكَ إنْ أَتَيتَني، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾﴾[سورة مريم الآية : ١٨]، فليسَ المعنى: إن كنتَ تَقِيّا فإني أعوذُ بالرحمن منك، وإنَّما المعنى: إن كنت تَقِيًا فَلا تَقربني....))(٢) .

ومن الأمثلة الأخرى ما نقله عن الصبان عند حديثه عن الاستثناء من غير التصريح به بقوله : ((اعلم أنّ الاستثناء في حكم جملة مستأنفة، فلا يقدم معمول تالي إلا عليها، فيمتنع ما أنا زيدًا إلا ضارب، ولا يؤخر معمول متلوها عنها، فيمتنع ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، وما ضربَ إلا عمرًا زيدٌ، وما مرَ إلا زيدٌ بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته، فيجوز تأخيرهُما نحو: ما قام إلا زيدًا أحد، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خير من عمرو.....))(٣).

---

(١) يُنظر: عون العلي المالك:١٨٩/١، ٤٠٤.٤٠٣/١، ٣٣/٢، ٤٣٣.٤٣٢/٢، ٢٩.٢٨/٣، وغيرها.

(٢) المصدر نفسه: ٧٣.٧٢/٣، ويُنظر: المقاصد الشافية: ١٦٤/٦-١٦٥.

(٣) عون العلي المالك:٦/٢، ويُنظر: حاشية الصبان:٢٠٨/٢.

وهذا المنهج الذي سَلَكهُ أبو المعالي مخالف لمنهجِ البحث العلمي في التأليف، إذ الأصلُ أن يُشيرَ المؤلف أو الباحث إلى المصدر الذي نَقَلَ المعلومَة عنه، ولا أَشُك في أَمَانَة أبي المعالي ونزاهَتِه، ولعلّ هذا منهج متَّبع في بلاد أفريقيا، إذ المُلاحظ أن شَرحَه يخلو من الإحالات إلى المصادر البتة، وإنَّما كان يشيرُ إلى المصادر التي ينقل عنها في المتنِ، دأبًا على سُننِ الأقدمين، إلا أنَّه في مواضع كثيرة لا يُنَبه إلى صاحبِ النصِ أو الرأي.

النقل بالواسطة: ونعني به نقل أقوال العلماء وآرائهم بواسطة مصادر أُخرى، لا عن المصادر الرئيسة نفسها. ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه عن الاستغناء عن ذكر المقسم به قبل (لا جرم)، فقد نقل عن الفراءِ بوساطة ابن مالك[١]، بقوله: ((قال في الشرح : قال الفراء: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ ﴾ [سورة النحل من الآية : ١٠٩]، كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بد أنّك قائم ولا محالة أنّك ذاهب، فجرت على ذلك وكَثُرَ استعمالهم إياها، حتى صارت بمنزلة لاحقًا...))[٢].

ومن الأمثلة الأخرى ما ذكره عند حديثه عن الأعداد الممنوعة من الصرف للعدل والوصفية، فقد نقل عن الأصفهاني بوساطة ابن هشام[٣]، بقوله:((هذه الاعداد كما قال ابن هشام عن الأصفهاني: لا يؤتى بِها لِيُضم بعضها إلى بعضٍ، وإنّما يُراد بِها الانفراد لا الاجتماع، فالمراد في قوله تعالى:﴿أُولِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[سورة فاطر من الآية : ١]، أنَّ الملائكة منهم جماعة ذوو جناحين، وجماعة ذو ثلاثة، وجماعة ذو أربعة، فكل جنس مفردٌ بعدد، ولم يقولوا: ثلاث وخماس ويريدون ثمانية...))[٤].

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٨٨٧/٢.

(٢) عون العلي المالك: ١٤٤/٢، ويُنظر: معاني القرآن:٧/٢.

(٣) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣١٦.

(٤) عون العلي المالك: ٥٧٩/٢، ويُنظر: المفردات في غريب القرآن: ١٧٥.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Diyala
College of Education for Humanities
Department of Arabic Language

Grammatical Research in Awn Al-Ali Al-Malik's Commentary on Ibn Malik's Kafiyah by Muhammad Ibn Sheikh Hamad Al-Ansar

A Thesis

Submitted to the Council of the College of Education for Humanities University of Diyala in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of M.A. in Arabic Language and Its Literatures (linguistics)

By

Mustapha Fouad Mijbas

Supervised By

Prof. Hussein Ibrahim Mubarak (Ph.D.)

2025 AD **1447 AH**

Abstract

Abu al-Maali is one of the famous contemporary grammarians in North Africa. He is a Malian scholar from a grammatical family. He was educated by his father, who was one of his most famous sheikhs. He is a descendant of a grammatical family, as he transmitted in his commentary many educational systems and grammatical opinions that he transmitted from his cousins and relatives. The reason for choosing this study is that the book is not famous in the Arab East. The researcher wanted to show it in the Arab East in the manner that befits it, and its importance lies in the fact that it is the first printed commentary on Al-Kafiya Al-Shafiya in addition to its author's commentary. The researcher studied his approach to the commentary and showed the most prominent features that he relied on, then turned to the origins of his reasoning. The Qur'an and its readings were his first source of reasoning, and took the hadith as a second source of reasoning, in accordance with Ibn Malik, and the Arabic speech was the most important thing on which he built his grammatical rules in poetry and prose, while analogy and consensus were his second resort after hearing, and Abu al-Maali was unique with a clear scientific personality in which he discussed the issues of grammatical disagreement and defended the doctrine that he built on. The most important feature of this commentary is that he turned to Ibn Malik for many grammatical opinions and commented on him, and the importance of this commentary is that it relied on manuscripts that previous investigators neglected to mention, which made his commentary rich and familiar with the content in all of its manuscripts.